



جامعة المنصورة
كلية التربية



التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس

إعداد

الباحثة/ عبير نعمان

جامعة دار الحكمة- جدة

البريد الإلكتروني: noman@dah.edu.saa

إشراف

د/ وزيرة باوزير

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة

العدد ١١٠ – إبريل ٢٠٢٠

التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس

عير نعمان

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس، ولتحقيق هذا الهدف أُتبع المنهج الوصفي على عينة عشوائية من رائدات الشراكة المجتمعية في المدارس الحكومية والأهلية، وذلك من خلال بناء وتصميم استبانة وزعت إلكترونياً، وكانت الاستجابات المستردة (١٠١) استبانة، جميعها صالح للتحليل الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي:

١. أن مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة (متوسطة) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٢١) وتشير إلى درجة تحقق (كبيرة).
٢. أن رائدات الشراكة يواجهن تحديات من قبل (القائدات، أولياء الأمور، قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص، وإدارة التعليم، في الدليل التنظيمي) بمتوسط حسابي (٣,٥٤)، وانحراف معياري (٠,٧٩٩)، ونسبة مئوية بلغت (٦٤٪).
٣. وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل (القائدات، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، و في الدليل التنظيمي) وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.
٤. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.
٥. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة تعزى لمتغير (نوع القطاع) لصالح المنتمين للمدارس الأهلية، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (٠,٠٣١) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠,٠٥).
٦. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل (القائدة، وإدارة التعليم) تعزى لمتغير (نوع القطاع).
٧. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل (أولياء الأمور، والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، والدليل التنظيمي) تعزى لمتغير (نوع القطاع) لصالح المنتمين للمدارس الحكومية.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

- منح رائدات الشراكة المجتمعية تفرغاً كاملاً للقيام بمهامهن وواجباتهن التي تعزز وتحقق نجاح الشراكة المجتمعية في المدرسة.
 - منح الصلاحيات الكاملة واللازمة لقائدات المدارس ورائدات الشراكة من قبل إدارة التعليم في التخطيط والتنفيذ للتعامل بحرية واسعة مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص وأولياء الأمور؛ لتعزيز وتحقيق نجاح الشراكة المجتمعية.
 - إعادة النظر في الدليل التنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع، بحيث يكون واضحاً، وشاملاً، ومحددًا بدقة، ومصاغاً بترتيب وسلاسة، حتى يمكن فهمه وتطبيقه على أرض الواقع.
- الكلمات المفتاحية:** التحديات – الشراكة المجتمعية

Abstract

This study aimed to reveal the challenges facing the pioneers of community partnership and its impact on the extent to which the success of the partnership in schools, and to achieve this goal has been to follow the descriptive approach to a random sample of pioneers of community partnership in government and private schools, through the construction and design of a questionnaire distributed electronically, and responses were recovered (101) questionnaire, all valid for statistical analysis.

The study found a number of results, namely that:

1. The extent to which the objectives of the community partnership in the school from the point of view of the study sample was highly (medium), where the arithmetic average of the total (3.21) indicates the degree of verification (large).
2. The pioneers of the partnership face challenges by (leaders, parents, by the local community and the private sector, the Department of Education, in the organizational directory) an arithmetic mean (3.54), standard deviation (0.799), and a percentage of (64%).
3. A medium-strength inverse relationship between the challenges faced by the pioneers of the Committee on Community Partnership by (leaders, parents, the local community and the private sector, in the organizational directory) and the extent to which community partnership goals in school.
4. The existence of a weak inverse relationship between the challenges faced by the pioneers of the Committee on Community Partnership by the Department of Education and the extent to which the objectives of the community partnership in the school.
5. There were statistically significant differences between the study sample responses on the extent to which community partnership goals in the school due to the variable (sector type) for the benefit of belonging to civil schools where the level of significance value in the test (T) is equal to (0.031), a function value at the level of (0.05).

6. There were no statistically significant differences between the study sample on the challenges faced by the pioneers of the Committee on Community Partnership by responses (leading, and management of education) due to the variable (sector type).
7. There were statistically significant differences between the study sample responses on the challenges faced by the pioneers of the Committee on Community Partnership by (parents, the local community and the private sector, and guide organizational) due to the variable (sector type) for the benefit of belonging to government schools.

The study recommended a number of recommendations such as:

- Granting the pioneers of community partnership to carry out a full discharge of its functions and duties that promote and achieve the success of community partnership in the school.
- Granting full powers necessary for school leaders and pioneers of the partnership by the Department of Education in planning and implementation to deal freely with extensive local community and the private sector and parents; to promote and achieve the success of community partnership.
- Revision of the organizational guide for school partnership with the family and the community, so that it is clear, comprehensive, and carefully defined, and formulated order and smooth, so that it can understand and apply it to the ground.

key words: Challenges - Community partnership

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعد المدرسة بيئة ثقافية واجتماعية تتبع النسق الاجتماعي والثقافي الخاص بالمجتمع الذي تتواجد فيه، وتلعب دوراً مهماً وأساسياً في تنظيم وتطوير المجتمع؛ وذلك لدورها الفعال في بناء وخلق جيل جديد مثقف وواع لمجتمع متقدم ومتطور، فهي إحدى وحدات النظام التعليمي والعملية التعليمية، حيث تعد هذه الأخيرة عملية مجتمعية في المقام الأول، وللحكم على نجاحها كان لا بد أن يتم دفع عجل التنمية الشاملة خاصة بعد التغييرات الكبيرة والتطورات التي شهدتها القرن الحادي والعشرين، وقد شكلت هذه التطورات في مجملها تحديات فرضت واقعاً جديداً، ما استوجب للتأقلم مع هذه التغييرات تهيئة مناخ تربوي قائم على المشاركة الفعالة بين جميع عناصر العملية التعليمية المتمثلة بالمدرسة والأسرة والمجتمع، والتعاون فيما بينهم وخلق علاقة تفاعلية متداخلة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، وتعزيز أدوارهم في إطار يحقق أهداف وبرامج وزارة التعليم ورؤية المملكة ٢٠٣٠؛ لذلك أصبحت العملية التعليمية لا تعتمد اعتماداً كلياً

على المدرسة وحدها بل تطورت وانتشرت لتشمل جميع عناصر العملية التعليمية لبناء شراكة فاعلة وقوية فيما بينها؛ كي يقوي كل منها الآخر، لما للشراكة من دور مهم في تحسين نوعية التعليم، وتطوير السياسة، والتخطيط الاستراتيجي، ونظام المتابعة والتقويم؛ بالتركيز على الشراكات القائمة ما بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي والمحيط الخارجي (الغامدي، ٢٠١٦).

إن التنمية والتطور التعليمي في المملكة يشهد نمواً سريعاً؛ لتحقيق أهداف ومخرجات رؤية (٢٠٣٠) وبرنامج التحول الوطني (٢٠٢٠)، فوضعت هدفاً مرحلياً يصل بنا إلى شراكة مجتمعية كاملة تتسجم مع رؤية (٢٠٣٠)، حيث نصت الرؤية تحت محور مجتمع حيوي: (من التزاماتنا: "مبادرة ارتقاء" على وجوب أن يكون للأسرة دور أكبر في تعليم أبنائها، حيث يعد اهتمام أولياء الأمور بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، كما يمكن للمدارس وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية، وهدفنا هو إشراك (٨٠%) من الأسر في الأنشطة المدرسية بحلول عام (٢٠٢٠ م).

ويظهر اهتمام المملكة العربية السعودية بهذا الجانب (موضوع الدراسة)، فبعد انطلاق مبادرة ارتقاء منذ عام (٢٠١٧ م) وحسب آخر إحصائية لوزارة التعليم (١٤٣٨ - ١٤٣٩ هـ) وصل عدد المدارس التي تطبق المشاركة المجتمعية إلى (١٦٤١) مدرسة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل كافة أطراف الشراكة للوصول لشراكة مجتمعية فاعلة، إلا أنه ظهرت بعض العقبات والتحديات أمام رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس، أعاقت تفعيلها بالشكل الكافي للاستفادة منها داخل العملية التعليمية، فقد أكدت بعض الدراسات، مثل دراسة الجعدي (٢٠١١)؛ ودراسة السلطان (٢٠٠٨) وجود معوقات تحول من تفعيل الشراكة المجتمعية كضعف دور الإدارة المدرسية، وضعف الآليات التي تتبعها الإدارة المدرسية، ومحدودية الصلاحيات الممنوحة لمديري المدارس.

وبناءً على ما سبق جاءت هذه الدراسة للكشف عن التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس، والتعرف على أثرها على مدى تحقيق نجاح الشراكة في المدارس؛ بحيث تساعد نتائجها في تزويد صناع القرار والمخططين والمسؤولين على برامج الشراكة المجتمعية في وزارة التعليم بمقترحات ومعلومات مرجعية مهمة تساعدهم في رسم سياسات وخطط استراتيجية فعالة للحد من هذه التحديات وتسهم في تحقيق نجاح وتقوية الشراكة المجتمعية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يُعدّ مفهوم الشراكة المجتمعية مفهوماً جديداً في المجتمعات، فالشراكة المجتمعية لها دور كبير في معالجة الكثير من القضايا التربوية والتعليمية، وسد الاحتياجات وحل المشكلات، بالإضافة إلى أنها عامل مهم في تحقيق أهداف التعليم ورفع مستوى الأداء وتحسين وتطوير العملية التعليمية، وبالتالي النهوض بالعملية التعليمية بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

وبما أن رائدة الشراكة المجتمعية في المدارس تُعدّ العضو المقرر الذي يتوقف عليه العديد من المهام والواجبات ابتداءً بحصر قواعد البيانات لأطراف الشراكة، ووضع الخطط والبرامج والأنشطة، وانتهاءً بإعداد التقارير الموضحة لهذه البرامج والأنشطة وطرق تنفيذها، بالتعاون مع جميع أطراف الشراكة، وحيث أن من واجباته أيضاً متابعة جميع أطراف الشراكة والتأكد من تطبيقهم لأدوارهم، وجب علينا دراسة التحديات والمعوقات التي تواجهه والتي تحول دون الوصول لشراكة مجتمعية فاعلة وناجحة.

ومن خلال اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات، والمقابلات التي أجرتها لمجموعة من رائدات الشراكة المجتمعية كعينة استطلاعية وعددهن (٥)؛ بهدف التعرف على التحديات التي تواجههن، وتوضيح أدوار كل عضو في اللجنة، توصلت الدراسة الاستطلاعية إلى العديد من النتائج التي ساعدت في بناء الأدوات البحثية وتصميم محاور الدراسة، وكانت كالتالي:

٨٠% من أفراد العينة اتفقن على عدم اهتمام القادة بموضوع الشراكة المجتمعية.

١٠٠% من أفراد العينة اتفقن على عدم وعي معظم أولياء الأمور بمفهوم وأهمية الشراكة المجتمعية.

١٠٠% من أفراد العينة اتفقن على صعوبة التواصل مع أفراد المجتمع المحلي والقطاع الخاص وبطء تجاوبهن.

١٠٠% من أفراد العينة اتفقن على عدم منح إدارة التعليم الصلاحيات اللازمة والكاملة للتعامل مع أطراف القطاع الخاص وأولياء الأمور والمجتمع المحلي.

وقد أشارت العينة إلى وجوب النظر في التحديات التي تواجههن والتي من شأنها أن توقف نجاح أو فشل الشراكة المجتمعية، كما أوصت بإجراء المزيد من الدراسات البحثية حول هذه المشكلة.

وهذا ما دعا الباحثة لدراسة المشكلة الحالية، التي تتمثل في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة؟

٢. ما هي التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس؟
٣. ما هو الأثر الناتج من التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية على مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة؟
٤. هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$) للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس تبعاً لمتغير نوع القطاع؟
٥. هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$) لمدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة تبعاً لمتغير نوع القطاع؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية:

١. ندرة الدراسات والأبحاث -على حد علم الباحثة- التي تناولت التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية، وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس.
٢. ستشكل هذه الدراسة قاعدة ينطلق منها باحثون آخرون لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية، وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس؛ بهدف تحقيق المشاركة المجتمعية بمفهومها التكاملي الشامل.
٣. ستسهم نتائج هذه الدراسة في إثراء الأدب النظري للباحثين في مجال الشراكة المجتمعية، والمكتبات السعودية والعربية حول موضوع الدراسة خاصة وأن الدراسات العربية عامة وفي المملكة العربية السعودية خاصة - على حد علم الباحثة- قليلة جداً.

الأهمية التطبيقية:

١. تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها دراسة ميدانية تصف كثيراً الواقع الحالي، وتوضح التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية، وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس، وتقدم بعض المقترحات التي قد تساعد على نجاح وتقوية هذه الشراكة.
٢. ستزود هذه الدراسة صناعات القرار والمخططين والمسؤولين على برامج الشراكة المجتمعية في وزارة التعليم بمعلومات مرجعية مهمة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية وواقع عمل اللجان، ما يساعدهم لرسم سياسات وخطط

استراتيجية فعّالة للحد من هذه التحديات وتفعيل دور اللجان، والعمل على تحقيق نجاح

الشراكة المجتمعية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة.

٢. الكشف عن التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس.

٣. التحقق من وجود أثر للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية على مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.

٤. التحقق من وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = 0,05$) للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس تبعاً لمتغير نوع القطاع.

٥. التحقق من وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = 0,05$) لمدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة تبعاً لمتغير نوع القطاع.

المصطلحات الإجرائية للدراسة:

التحديات (Challenges): تُعرف بأنها تطورات، أو متغيرات، أو مشكلات، أو

صعوبات، أو عوائق، نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو العالمية (فتحي، ٢٠٠٥).

المفهوم الإجرائي للباحثة: مجموعة من العوائق أو الصعوبات أو المشكلات التي تواجه

رائدات لجنة الشراكة المجتمعية؛ حيث يؤدي وجودها إلى عرقلة سير حركة التطور والتقدم وتحقيق نجاح الشراكة بمفهومها التتموي الشامل.

الشراكة (Partnership): "هي تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولاً إلى بناء علاقة

تعاونية متضمنة محادثات تأملية، يشارك فيها الشركاء في مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات

وتطويرها، والمساعدة وتعزيز الثقة والقناعة والحفز والممارسات التعاونية والمتبادلة بين الشركاء

تعويضاً لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء، إلى جانب الإسهامات المتبادلة التي تسمح بالتجديد

والتحديث في الإعداد والتخطيط لدعم البرامج وتنفيذها" (سليم، ٢٠٠٥، صفحة ٣٧).

الشراكة المجتمعية (Community Partnership): هي تقاسم الأدوار والمسؤوليات

والمصالح المتبادلة بين الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته وصولاً لتحقيق الأهداف

المرجوة، التي تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية

والمهنية في مجتمع الأمة في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار، وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة التي تستتفر جهود كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية في مجتمع الأمة في دعم قضاياها المطروحة (سليم، ٢٠٠٥، صفحة ٣٨).

المفهوم الإجرائي للباحثة: وتعني تضافر جهود المدرسة والأسرة والمجتمع (المحلي، والقطاع الخاص) من حيث الأفكار والخبرات والإمكانات المادية، والمعنوية، والبشرية، وتقاسمهم المسؤوليات والمصالح المتبادلة؛ لتحقيق شراكة مجتمعية فاعلة وناجحة تعود على الجميع بالفائدة.
حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على التعرف على التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها في تحقيق نجاح الشراكة في المدارس.

الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس.

الحدود المكانية: طبقت إجراءات هذه الدراسة على المدارس الحكومية والأهلية بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: طبقت إجراءات هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام (١٤٤٠ - ١٤٤١ هـ / ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ م).

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة تمهيد

حظي مجال الشراكة المجتمعية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة من قبل المختصين والمهتمين من التربويين والباحثين الاجتماعيين، لما لها من دور كبير وفعال في ربط العلاقة بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي وتأثيرها عليهم وعلى الطالب سواء كان تربوياً أو سلوكياً أو تعليمياً، على أن تكون قائمة على شروط، وأسس، واستراتيجيات، ومعايير، وآليات، وخطوات واضحة ومحددة وتحت رؤية وهدف مشترك وواضح لجميع أطراف وأعضاء الشراكة المجتمعية ومعرفة كل فرد دوره؛ لذلك سيتناول هذا الفصل عرضاً للأدب النظري المتعلق بالشراكة المجتمعية الذي يستعرض في مبحثه الأول: أساسيات الشراكة المجتمعية من حيث: أهميتها وأهدافها، وأسسها، واستراتيجياتها، ومعاييرها ومجالاتها، والمبحث الثاني: عمليات الشراكة المجتمعية وأدوار أعضائها، والمبحث الثالث: معوقات الشراكة المجتمعية وكيفية التغلب عليها،

والعوامل المساهمة لنجاحها، كما سنستعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة قريبة بموضوع هذه الدراسة، والتعليق عليها وما يميزها.

المبحث الأول: أساسيات الشراكة المجتمعية أهمية الشراكة:

تكمن أهمية الشراكة المجتمعية في تعزيز الثقة المتبادلة والمسئولية المشتركة بين أطراف الشراكة وتبادل الخبرات فيما بينهم واستثمار مهاراتهم وإمكاناتهم والاعتزاز بإنجازاتهم ونجاحاتهم، وزيادة فاعلية البرامج التي تقدمها المدرسة، ومهارات الأسرة في التعامل مع أبنائهم، والمساهمة في تحقيق التكامل في بناء شخصية الطالب (وزارة التعليم، ١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ).
أهداف الشراكة:

تهدف الشراكة الأسرية والمجتمعية بشكل عام إلى تعزيز علاقة المدرسة بالأسرة والمجتمع المحلي لتمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها بكفاءة وفاعلية والارتقاء بأدائها المدرسي، وفي ضوء ذلك تعددت آراء الباحثين حيال ما يمكن أن تحققه الشراكة المجتمعية في التعليم من أهداف، فقد أشارت (وزارة التعليم، ١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ، صفحة ١٠) إلى أن أبرز أهداف الشراكة المجتمعية تتمثل في الآتي:

١. توثيق العلاقة التعاونية والتكاملية بين المدرسة والأسرة والمجتمع.
٢. تحسين الجودة في الأداء التعليمي.
٣. تعزيز مفهوم المواطنة في المجتمع.
٤. تنمية المسئولية المجتمعية.
٥. تنمية القيم ومهارات الحياة لدى المتعلمين.
٦. المشاركة في معالجة التحديات والصعوبات التي تواجه المدرسة.
٧. الإسهام في تحسين عملية تعليم الطالب وتعلمهم.

بينما حددتها (الغامدي، ٢٠١٦، الصفحات ٩٠-٩١) فيما يلي:

١. توعية المجتمع بأهم صعوبات ومعوقات التعليم وتقديراً لحجم الإنجازات والنجاحات التي تخطت تلك الصعوبات والمعوقات.
٢. أخذ الرأي والمشورة في تقديم العون للمدرسة من خلال تحسين جودة التعليم.
٣. استدامة العلاقات بين أطراف الشراكة ليصبح الطلاب قوة منتجة في المجتمع.
٤. زيادة المشاركات الفاعلة بين المؤسسات الأهلية والأفراد في النهوض بتطوير عملية التعليم.

-
٥. دعم ومساندة الجهود الذاتية التطوعية من أولياء الأمور في مشاركتهم من خلال البرامج والأنشطة.
٦. استقطاب الخبرات الفاعلة للنهوض بالتعليم (سواء من الأسر أو المجتمع أو الأفراد) والذين يتميزون بالعطاء.
٧. إشراك الأسر في معالجة قضايا الطلاب من خلال الجلسات الإرشادية والاستشارية في المدرسة.
٨. إبراز أهمية التعاون والتكامل بين أطراف الشراكة.
٩. توفير وسد الاحتياجات المدرسية عن طريق تفعيل الشراكة مع الأسرة والمجتمع.
- أسس الشراكة المجتمعية:**
- في سبيل تحقيق المشاركة المجتمعية لأهدافها بكفاءة وجودة عالية، يرى (العجمي، ٢٠٠٧) مراعاة الأسس التالية:
١. الإيمان من قبل الجميع بأن عملية الإصلاح والتطوير التعليمي بحاجة إلى الدعم المستمر من قبل أفراد البلد الواحد سواء، ما يستدعي تزايد التعاون والمشاركة الإيجابية في سبيل الحد من جميع المعوقات التي من الممكن أن تطرأ.
 ٢. الاحترام المتبادل بين الإدارات التعليمية وأعضاء الشراكة الاجتماعية ومشاركتهم في عملية صنع القرار.
 ٣. اعتماد مبدأ السياسة اللامركزية في الإدارات التعليمية التابعة للوزارة وإعطاء مدير المدرسة مساحة قراره أكبر في عملية صنع القرارات وتنفيذها الذي يتطلب منه السرعة في أداء القرارات والتفاعل الإيجابي مع المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة.
 ٤. توفر قاعدة بيانات ومعلومات كافية بالإضافة إلى الشفافية من قبل الجميع، وكذلك العمل بروح الفريق الواحد. بالإضافة إلى توفير كافة احتياجات أعضاء المدرسة لتفعيل ممارسة كافة الأنشطة الهادفة، وإيجاد المدرسة المنتجة.
 ٥. اهتمام المدرسة بالتعرف والارتباط بالمجتمع المحلي المحيط بها مع مراعاة ربط المناهج والأنشطة المصاحبة لها وأهداف الشراكة بطبيعة المجتمع المحلي وإمكاناته، بهدف تحقيق الاستفادة الفعلية من الإمكانيات المادية وتوزيع المهام والمسؤوليات التي يجب أن تنهض بها المدرسة.
-

٦. احترام وتقدير جميع الآراء والخبرات المشاركة ووضعها موضع الدراسة والتنفيذ، ما ينتج عنه استقطاب أولياء الأمور وجذبهم لحضور مجالس الآباء، وتحقيق التكامل والتعاون المثمر الإيجابي بين المدرسة والمجتمع المحلي المحيط بها.

استراتيجيات الشراكة المجتمعية:

يعتمد تحقيق أهداف الشراكة المجتمعية على عدة استراتيجيات مثل: (إنشاء مركز معلومات تربوي، وإدارة لتطوير استراتيجيات مساندة الأفراد، وبناء شبكة من المنظمات على مختلف المستويات (مع الوعي القومي بعلاقة المدرسة والمجتمع)، وتدريب المدرسين على أهمية التعامل مع الأسر، وإصدار تشريعات تُلزم بالمشاركة الأسرية، ودمج المشاركة المجتمعية في برامج إعداد المعلم في كافة المراحل، وتشجيع المدارس بكيفية استخدام معايير المشاركة المجتمعية) (دليل المتدرب، ٢٠٠٨).

المجالات والمعايير:

يرى دليل المتدرب (٢٠٠٨) أن هناك خمسة مجالات تتضمن عدة معايير للشراكة المجتمعية كالآتي:

المجال الأول: الشراكة مع الأسر:

المعيار الأول: مشاركة أولياء الأمور في صنع القرار التربوي وإسهامهم في شكل فعال في رسم رؤية المدرسة المستقبلية وتنفيذ برامجها المختلفة:

- تتم هذه الخطوة عن طريق تأسيس المدرسة لمجلس أمناء فعال يشمل أعضاء الهيئة التعليمية وأولياء الأمور بحيث يكون لهم حق التعيين والتصويت على القرارات التي يتخذها هذا المجلس. وتكون من مهام المجلس وأولياء الأمور المشاركة مع المدرسة في الاجتماعات العليا على مستوى المحافظة والإدارات التعليمية.
- تقوم المدرسة بعقد اجتماعات دورية لمجلس الشراكة الاجتماعية وتناقش خطط المدرسة التي تشمل: القضايا التربوية والمشكلات التي تواجههم، ومناقشة نتائج التقويم المستمر للطلاب، وخطط تحسين المدرسة، ومن ثم يتم مناقشة اقتراحات للحلول والتصويب على الحل المناسب وتعميمه.
- يناقش المجلس كيفية توزيع الميزانية المالية للمدرسة.

المعيار الثاني: تيسير سبل اتصال أولياء الأمور وأفراد المجتمع بالعملين بالمدرسة:

- يقع على عاتق الهيئة المدرسية الترحيب بأولياء الأمور وتجهيز أفضل السبل لتسهيل اللقاء بهم عن طريق:

- تجهيز لقاءات مفتوحة دورية بين أولياء الأمور وأعضاء الهيئة التدريسية.
 - إتاحة الفرصة لأولياء الأمور للاجتماع مع أعضاء الهيئة المدرسية خلال الفصل الدراسي.
 - تجهيز وتنظيم لقاء سنوي مع أولياء الأمور لمناقشة الخطط المدرسية والمناهج الدراسية وتقييم العملية التربوية ووسائل الاتصال المتبادلة بين الطرفين.
- المعيار الثالث: الإعلام الكافي لأولياء الأمور بالعمليات التربوية والتعليمية التي تتم بالمدرسة:**
- يقع على عاتق المدرسة تجهيز دليل خاص لأولياء الأمور يشمل الأساليب التي عليهم اتباعها بهدف تحسين العملية التعليمية في المنزل.
 - تفعيل دور التقنية من قبل المدرسة عن طريق إنشاء موقع إلكتروني لتزويد أولياء الأمور بالمعلومات المستجدة عن المدرسة، إرسال نشرات إلكترونية إخبارية بإنجازات المدرسة والطلاب، إمداد أولياء الأمور بتقارير دورية عن مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب، دعوة أولياء الأمور للمشاركة بالأنشطة المختلفة التي تقوم بها المدرسة .
 - تنظيم وعقد المدرسة للاجتماعات الدورية بينها وبين أولياء الأمور لمناقشة القضايا التربوية ويشارك فيها أفراد مختصون من المجتمع.
 - تحديد سبل الاتصال السريعة بين المدرسة وأولياء الأمور للوصول إليهم عند الضرورة.
- المعيار الرابع: تعبير أولياء الأمور عن آرائهم في الخدمة التعليمية المقدمة لأبنائهم:**
- من مهام المدرسة تحديد أفضل السبل والوسائل التي تستطيع من خلالها الوصول إلى آراء أولياء الأمور في الخدمات المقدمة من قبلها للتلاميذ وأولياء الأمور.
 - عقد اجتماعات دورية بين أولياء الأمور والمدرسة وإتاحة الفرصة لمناقشة مستوى أداء المعلمين، وتقارير الإنجاز الدورية للطلاب والتحصيل الأكاديمي، ومستوى أداء المدرسة من وجهة نظرهم. وعلى المدرسة جمع هذه الآراء وتدوينها لمناقشتها وتحليلها ومن ثم القيام بما يلزم فيها.
 - دعوة أولياء الأمور للمشاركة في الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المدرسة، ومن ثم تقييم مدى فاعلية وفائدة هذه الأنشطة للطلاب
 - تحديد آلية مناسبة لتناول شكاوى أولياء الأمور ودراستها للاستفادة منها في تحسين الأداء.

المعيار الخامس: تحسين المشاركة المجتمعية لأداء التلاميذ سواء في مجال الإنجاز الأكاديمي أو الانضباط السلوكي:

إن من فوائد الشراكة المجتمعية هو تحسين أداء الطلاب من خلال إتاحة الفرصة للطلاب أن يعبر عن رأيه تجاه خطط المدرسة، وإحساسه أنه عضو فعال في المدرسة وما ينتج عنه من تحسين مدى ثقة الطالب بنفسه وتجاه المدرسة، واهتمامه بمشاركة ولي أمره في مناقشة ما يواجهه في العملية التعليمية، وانخفاض معدل الغياب والتسرب، وتحسين التحصيل الأكاديمي، وانخفاض معدل المشاكل الاجتماعية من إدمان المخدرات، والانحراف، وممارسة العنف والتبخر، وتحسين أداء ذوي الاحتياجات الخاصة.

المجال الثاني: خدمة المجتمع:

المعيار الأول: دراسة احتياجات المجتمع من قبل المدرسة ووضع خطط المشاركة المجتمعية بناءً على ذلك وتقويمها:

- على المدرسة القيام بدراسة ومسح احتياجات المجتمع المحلي وتحديد المجال الذي يمكن للمدرسة المساهمة فيه من خلال تشجيع المدرسة للمدرسين، والأخصائيين، والتلاميذ على إجراء البحوث عن احتياجات البيئة المحلية.
- تقوم المدرسة بحصر الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية التي تتناول المجالات التي تم تحديدها مسبقاً وبحث احتياجاتها.
- تحديد الشركات الخاصة، ورجال الأعمال، وقادة الرأي الذين يمكن الاستفادة منهم في أنشطة المشاركة المجتمعية.
- تضع المدرسة خططاً استراتيجية لتدريب العاملين، والتلاميذ، وأولياء الأمور على المشاركة المجتمعية وتقييم هذه الخطط بشكل دوري.

المعيار الثاني: استخدام مباتي وموارد المدرسة في تقديم خدمات وأنشطة اجتماعية:

- من واجب المدرسة أن تسهل وتفعيل مشاركة المباني والموارد الخاصة فيها للقيام بالأنشطة الهادفة مع التلاميذ، وأولياء الأمور خارج أوقات الدوام الرسمي، سواء بعد انتهاء اليوم الدراسي أو الإجازات.
- مشاركة المكتبة المدرسية بفتح المجال للجمهور للاستفادة من كتبها ومصادرنا وتفعيل القراءة والاستعارة منها.

- الاستفادة من معامل الحاسب الآلي المجهزة مسبقاً من خلال إنشاء نادٍ تقني يكون متاحاً للاستخدام من قبل الجمهور.
- استخدام الملعب الرياضي عن طريق إقامة نوادٍ رياضية لأفراد المنطقة أو الحي الدراسي.
- تفعيل المسرح المدرسي من خلال إقامة الأنشطة الثقافية والترفيهية والمحاضرات التربوية.
- فتح فصول محو الأمية للجمهور عن طريق الاستفادة من المعلمين وأولياء الأمور وتوفير الفصول الدراسية.

المعيار الثالث: مشاركة المدرسة في تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية في المجتمع المحلي:

- تنفيذ مشاريع لمحو الأمية تستهدف أفراد المجتمع المحلي وبتشارك فيها كل من المدرسين، والتلاميذ، وأولياء الأمور.
- تفعيل المكتبة الدراسية والمشاركة في أنشطة ومهرجانات القراءة التي يقوم مجلس الحي وانشطة الوزارة.
- مساهمة المدرسة في برامج حماية البيئة والنظافة والتشجير من خلال الأنشطة اللامنهجية وفرق الكشافة وبرامج تدوير المخلفات وغيرها.
- تشجيع المدرسة للتلاميذ وتسهيل التعرف على أنشطة المنظمات والجمعيات الأخرى في المجتمع والمشاركة في المعارض والمناسبات المختلفة التي تقيمها تلك الجمعيات، مثل: معرض الكتاب والمعرض التقني.
- تنفيذ مشاريع خدمة اجتماعية عن طريق المدرسة بالتنسيق مع الجمعيات والمؤسسات العاملة في المجتمع، وتساعدوا في أداء رسالتها، مثل: زيارة المستشفيات والتبرع بالدم، والمساهمة في رعاية المسنين، ورعاية الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها.

المجال الثالث: تعبئة موارد المجتمع المحلي:

المعيار الأول: استخدام المدرسة للموارد المتاحة في المجتمع لتنفيذ برامجها التربوية:

- على المدرسة الاستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع واستغلال تواجدها ما يسمح بتنفيذ برامجها التربوية على أرض الواقع وذلك من خلال:
- دعوة أفراد القطاع التربوي والثقافي وموظفي الخدمات العامة في إلقاء محاضرات توعوية كل في مجاله، سواء في الصحة والإسعافات الأولية، والأمن والإنقاذ، أو البيئة، أو غيرها.
- تثقيف الأهالي والمؤسسات الخاصة بأهمية دورها في تفعيل الشراكة الاجتماعية ودعوتهم للتبرع بما يخدم أهداف أنشطة الشراكة المجتمعية للمدرسة.

- القيام برحلات ميدانية منظمة للمصانع والمؤسسات تدعم المنهج الدراسي.
- تشجيع الطلاب على القيام بمقابلات واستطلاعات الرأي ضمن الأنشطة اللامنهجية تدعم المنهج الدراسي.

المعيار الثاني: تقديم المجتمع المحلي والشركات ورجال الأعمال للدعم المادي للمؤسسات التعليمية والمدارس:

يتحتم على المجتمع المحلي من شركات ورجال أعمال وأولياء أمور المساهمة في دعم المؤسسات التعليمية عن طريق: مساهمتهم في بناء مدارس نموذجية، تقديم تبرعات مادية أو عينية لتمويل الأنشطة المختلفة بالمدرسة، وعلى المدرسة تحديد آلية لجمع هذه التبرعات والتخطيط لكيفية صرفها.

المجال الرابع: العمل التطوعي:

المعيار الأول: تنفيذ برامج ترويج العمل التطوعي داخل المدرسة وخارجها:

- من مهام المدرسة أن تضع وتنفذ خطة توعية لتتقيد المجتمع حول مفهوم العمل التطوعي ودوره الإيجابي بالمجتمع.
- حث الطلاب على العمل التطوعي وإدراجه في ملف إنجاز الطالب عن طريق إدراجه في الأنشطة التربوية.
- حث أفراد المدرسة من أساتذة وإداريين على المشاركة في العمل التطوعي ووضع نظام تحفيزي لهم.
- استقطاب مشاركين من أعضاء المجتمع المحلي للتطوع ودعم الأنشطة المختلفة للمدرسة.
- تنظيم ندوات ومهرجانات عامة وحث أعضاء المجتمع على التطوع فيها لعرض نتائج أنشطة الطلاب وأعمالهم والإشادة بإنجازات ومشاركات المتطوعين فيها.

المعيار الثاني: وجود برامج لتأهيل المتطوعين للمشاركة في مشروعات المدرسة:

- على المدرسة أن تهتم بتمكين المتطوعين لتحقيق أكبر فائدة من عملهم عن طريق:
 - تدريب المتطوعين بكيفية العمل في برامج محو الأمية والاستراتيجيات اللازمة لتابعها مع هذه الفئة.
 - تدريب المتطوعين على جميع الأمور الإدارية واللوجستية الخاصة بالأنشطة التربوية والتعليمية في المدرسة.

• استقطاب وتدريب المتطوعين الراغبين في أداء بعض الخدمات والأعمال المختلفة بالمدرسة
مثل: صيانة المباني، وتجميلها، والتغذية، وتأمين التلاميذ.
المعيار الثالث: توافر آليات لتنظيم أولياء الأمور وغيرهم من المواطنين لدعم الأنشطة التربوية والاجتماعية التي تقوم بها المدرسة:

- وضع نظام لإدارة وتسجيل عمليات تطوع أولياء الأمور وأفراد المجتمع.
- استحداث قاعدة بيانات من أولياء الأمور تحتوي على المواضيع والمجالات التي من الممكن أن تتم المشاركة فيها.
- دراسة آراء أولياء الأمور وأفراد المجتمع فيما يخص المشاركة المجتمعية وتوفير التسهيلات والبرامج الممكنة لها.
- إنشاء دليل يحتوي على المصادر وكافة المعلومات ووسائل وطرق الاتصال التي تساعد كل من يهتم بأعمال التطوع بالمدرسة.
- إصدار تقارير دورية عن أداء المتطوعين وإنجازاتهم في الأنشطة المختلفة ومدى نجاح مشاركتهم فيها.

المجال الخامس: العلاقات العامة والاتصال بالمجتمع:

المعيار الأول: تبني المؤسسة التعليمية استراتيجيات وإجراءات تشجع التواصل مع جميع العاملين فيها وتضمن استمراره:

- اعتماد وسيلة اتصال مناسبة وسهلة (ورقية أو إلكترونية) تربط كل أفراد المشاركة المجتمعية وتهدف إلى مشاركة المعلومات والقرارات الإدارية التي تدور في المدرسة والاتصال فيما بينهم، وتمكنهم من أداء عملهم بيسر وسهولة.
- عقد لقاءات تأهيلية وتعريفية لجميع الأفراد بروية وهدف المدرسة، وثقافتها، وخطتها المستقبلية.
- حث أفراد الشراكة الاجتماعية على المشاركة وإبداء الاقتراحات، ثم دراستها.
- إنشاء نظام يقيس مشاركات وإنجازات أفراد الشراكة الاجتماعية ومشاركة تقاريره معهم.
- تنظيم اجتماعات دورية مع القادة في لجنة الشراكة الاجتماعية أولاً، ثم مع قادة الإدارات التعليمية لمناقشة إيجابيات ومعوقات أنشطة الشراكة بكل شفافية.
- التقييم الدوري للعمليات التي تقام بالمدرسة من قبل أفرادها ودراسة نتائج التقييم وتحليلها.

المعيار الثاني: قيام الإدارة التعليمية بالاتصال بالقطاعات المختلفة في المجتمع بشكل دوري:

- استقطاب الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المحلي من قبل قادة المدارس والإدارات التعليمية على المشاركة والمساهمة في عملية الشراكة الاجتماعية والأنشطة المدرسية المختلفة وتقديم المساعدات للتلاميذ وأسرها من قبل قادة المدارس.
- إنشاء قائد المدرسة سجل للعلاقات المتبادلة الناجحة مع أولياء الأمور ورجال الأعمال وقادة المجتمع ومنظمات المجتمع المحلي.
- القيام بعمليات المسح ورصد اتجاهات المجتمع وآرائه ومن ثم توثيقها ودراسة ما يتعلق بالمشاركة المجتمعية الفعالة.
- إنشاء صفحة إلكترونية للمدرسة تحتوي كافة المعلومات والمصادر اللازمة للجماهير ويتم تحديثها دورياً.

المعيار الثالث: تبنى المؤسسة التعليمية استراتيجيات وإجراءات تشجع وتضمن التواصل مع وسائل الإعلام مما يحقق الشفافية عن أدائها:

- إنشاء قاعدة بيانات تخص وسائل الإعلام المتاحة والفعالة لرجال الأعمال وقادة المجتمع وتحتوي على طرق الاتصال المناسبة معهم.
- إرسال كافة المعلومات المتعلقة بالأنشطة التعليمية المقامة بالمدرسة والإنجازات لوسائل الإعلام المحلية لضمان نشرها وإعلام المجتمع بها.
- إصدار نشرة إعلامية دورية ونشرها في المجتمع توثق الأنشطة المختلفة والإنجازات المقامة بالمدرسة.
- تمكين منسوبي المدرسة من بكيفية الرد والحوار الفعال مع الرأي العام من خلال تدريبهم والتعاون المشترك مع المؤسسات الإعلامية.
- تتكلف المدرسة بالرد بكل شفافية وبيانات على كافة الاستفسارات الموجهة من قبل وسائل الإعلام والمتعلقة بالأنشطة التربوية.
- عقد لقاءات دورية مع قادة وسائل الإعلام والمنظمات الإعلامية لإفادتهم بالتقارير والمعلومات التي من شأنها إثارة المجتمع.

المبحث الثاني: عمليات الشراكة المجتمعية وأدوار أعضائها

أطراف الشراكة:

ترى الغامدي (٢٠١٦) أن أطراف الشراكة المجتمعية تتمحور حول ثلاثة أقطاب كالآتي:
١. المدرسة.

٢. الأسرة.

٣. المجتمع.

أعضاء لجنة الشراكة:

١. تتكون لجنة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع كما ورد في الدليل التنظيمي لوزارة

التعليم (١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ) من: قائد المدرسة.

٢. وكيل شؤون الطلاب.

٣. رائد الشراكة.

٤. رائد النشاط.

٥. المرشد الطلابي.

٦. معلم متميز.

٧. ثلاثة من أولياء الأمور.

٨. ثلاثة من المجتمع المحلي.

٩. ثلاثة من القطاع الخاص.

عمليات الشراكة المجتمعية:

تخضع الشراكة المجتمعية إلى تسع عمليات توضح دور كل طرف من أطراف الشراكة،

وقد حددتها وزارة التعليم (١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ) كالآتي:

العملية الأولى: تشكيل لجنة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.

الهدف: توضيح الإجراءات المتبعة في تشكيل لجنة شراكة مدارس التعليم العام مع الأسرة

والمجتمع.

نطاق العمل: منسوبو مدارس التعليم العام، أولياء الأمور، مؤسسات المجتمع.

المهام:

• قائد المدرسة:

١. اختيار أعضاء لجنة الشراكة من المجتمع المدرسي (وكيل شؤون الطلاب، رائد الشراكة

مقررا للجنة، رائد النشاط، المرشد الطلابي، معلم متميز).

٢. اختيار (٣) ممثلين عن المجتمع المحلي اثنين من القطاع الخاص وواحد من القطاع

الثالث (غير الربحي) وفق نتائج تصويت أولياء الأمور.

٣. إصدار قرار بتشكيل لجنة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع يتضمن مهام اللجنة.

• أولياء الأمور:

١. تعبئة بياناتهم وخبراتهم وفق النموذج رقم (١) في الدليل الإجرائي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.

٢. ترشيح أنفسهم أو من يرون مناسبتهم للمشاركة في لجنة الشراكة.

٣. التصويت لاختيار المرشحين لعضوية اللجنة.

• المرشحون من القطاع الخاص وأولياء الأمور:

إرسال خطابات لقائد المدرسة بالموافقة على الترشيح أو الاعتذار عن ذلك.

• وكيل شؤون الطالب:

١. ترشيح عضو بديل في حال نقل أو اعتذار أحد الأعضاء، لضمان جاهزية اللجنة لإدارة

وتنظيم الشراكات المخطط لها في المدرسة.

٢. قيادة اللجنة في حال غياب الرئيس والقيام بالتالي:

- تحديد جدول منتظم للاجتماعات.

- تحديد مقر الاجتماعات.

- تحديد طريقة إرسال محاضر الاجتماعات للأعضاء المتغيبين.

- تحديد طريقة إبلاغ جميع منسوبي المدرسة بنتائج وتوصيات الاجتماعات.

• رائد الشراكة:

١. تنظيم ورشة تعريفية بالشراكة (أهدافها-أماطها) أعضاء لجنة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.

٢. تنظيم ورشة عمل تعريفية بالشراكة لجميع منسوبي المدرسة.

٣. إعداد تقارير نصف سنوية عن عمل فريق الشراكة.

العملية الثانية: التخطيط للشراكة.

الهدف: توضيح الإجراءات المتبعة في إعداد خطة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع

في العملية التربوية والتعليمية ودورها في تعزيز القيم والهوية الوطنية.

نطاق العمل: المدرسة، الأسرة، مؤسسات المجتمع.

المهام:

• رائد الشراكة:

١. إجراء حصر لخبرات أعضاء لجنة الشراكة وفق النموذج رقم (١) في الدليل الإجرائي

لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع لإشراكهم في تنفيذ أنشطة الخطة.

٢. تدريب لجنة الشراكة على آلية بناء الخطة.

• **لجنة الشراكة:**

١. تشخيص واقع شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع وفق النموذج رقم (٢) في الدليل الإجرائي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.
٢. تحديد أهداف الشراكة التي تدعم تعلم الطالب.
٣. بناء أنشطة لإشراك الأسرة والمجتمع.
٤. تحديد المسؤولين عن إنجاز النشاطات والتنسيق والتكامل بين (الإرشاد الطالب، والنشاط الطالب، والتوعية الفكرية، والأمن والسلامة، والصحة المدرسية،....).
٥. تحديد زمن تنفيذ الأنشطة.
٦. تحديد ميزانية تنفيذ أنشطة الشراكة.
٧. إشراك المعلمين والطالب أولياء الأمور في بناء أنشطة الخطة.
٨. كتابة الأنشطة وفقا لأهداف وقيم المدرسة.

• **لجنة التميز والجودة (قائد المدرسة):**

١. مراجعة أنشطة الشراكة واعتمادها وتضمينها في خطة المدرسة.
٢. نشر المعلومات حول تقدم المدرسة في الشراكات عبر وسائل الإعلام وإيصالها لأسرة الطالب بعد اعتماد قائد المدرسة.

العملية الثالثة: تنظيم صالات الاستقبال في المدارس.

الهدف: توضيح الإجراءات المتبعة في إدارة وتنظيم صالات الاستقبال لتقديم خدمات تربوية لأولياء الأمور.

نطاق العمل: منسق الأمن والسلامة، رائد الشراكة، أولياء الأمور، منسوبي المدرسة.

المهام:

• **رائد الشراكة:**

- متابعة توفير الآتي في صالات الاستقبال:
- النشرات والكتيبات التربوية المناسبة.
 - إنجازات وبرامج وأنشطة المدرسة.
 - لوحة إعلانات.
 - صندوق المقترحات.
 - شاشة عرض وجهاز حاسب إن أمكن.

• **وكيل شؤون الطالب:**

التأكد من تهيئة القاعة وتنظيمها وترتيبها.

• **المساعد الإداري/ وكيل شؤون الطالب:**

1. استقبال الزائر وتوجيهه إلى القاعة الاستقبال المخصصة براحبة صدر وبشاشة.
2. تسجيل بيانات الزائر وسبب الزيارة في بيان الزيارات وفق النموذجين رقم (٤،٥) في الدليل الإجرائي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.

• **رائد الشراكة/ وكيل شؤون الطالب:**

التنسيق مع المعني من منسوبي المدرسة (قائد المدرسة، معلم، مرشد طالبي) لمقابلة الزائر.

• **رائد الشراكة:**

إعداد تقرير بعدد الزيارات وأسبابها ورفع النتائج قبل اجتماعات لجنة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.

العملية الرابعة: تعريف الأسرة بالمسؤوليات

الهدف: توضيح إجراءات تعريف الأسرة بمسؤولياتها لتعزيز مشاركتها مع المدرسة.
نطاق العمل: المدرسة، الأسرة.

المهام:

• **لجنة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع:**

1. مناقشة أساليب التهيئة للتعريف بمسؤوليات الأسرة مع تحديد الوسائل والآليات التي سيتم من خلالها التعريف بتلك المسؤوليات (بوابة ارتقاء، حساب المدرسة في مواقع التواصل الاجتماعي، رسائل نصية، اجتماعات، نشرات).
2. تحديد المحتوى المعرفي الذي ستتضمنه تلك الوسائل.
3. تحديد خطة زمنية لانطلاق عمليات التعريف.
4. توزيع الأدوار بين أعضاء لجنة الشراكة.

• **رائد الشراكة:**

1. إعداد خطة التهيئة للتعريف بمسؤوليات الأسرة وفق توزيع الأدوار.
2. حصر أعداد أولياء الأمور وفق قاعدة بيانات المدرسة.
3. التجهيز والإعداد لوسائل التعريف المعتمدة من لجنة الشراكة.

٤. البدء بنشر رسائل تعريفية بمفهوم الشراكة وأهميتها عبر حساب المدرسة والرسائل النصية والنشرات وغيرها.
٥. إعداد جدول زمني تحدد فيه مواعيد الاجتماعات مع أولياء الأمور لتعريفهم بميثاق الشراكة ومسؤولياتهم.
٦. المشاركة في الاجتماعات المنعقدة للتعريف بمسؤوليات الأسرة اتجاه المدرسة.
٧. إعداد التقارير الختامية لعمليات التهيئة والتعريف بالمسؤوليات، مع رصد منجزات الأعضاء المشاركين.
٨. عرض التقارير الختامية على لجنة الشراكة.

• قائد المدرسة:

١. اعتماد الجدول الزمني لمواعيد الاجتماعات مع أولياء الأمور.
٢. إرسال خطابات الدعوة لأولياء الأمور لحضور الاجتماعات وفق النموذج رقم (٦) في الدليل الإجرائي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.
٣. عرض ميثاق المدرسة والأسرة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المناطة بجميع أطراف الشراكة خلال الاجتماعات المنعقدة مع أولياء الأمور مع الحرص على التعريف بالآتي:
 - بوابة ارتقاء وأهدافها وأهمية المشاركة بها.
 - أهمية المصادقة على الميثاق من خلال بوابة ارتقاء.
 - استعراض نتائج الشراكة بين المدرسة والأسرة وفق ما ورد في الدليل التنظيمي.

العملية الخامسة: توزيع ميثاق الشراكة.

الهدف: توضيح إجراءات توزيع ميثاق الشراكة على الأسرة.

نطاق العمل: المدرسة، الأسرة.

المهام:

• رائد الشراكة:

١. اختيار عينة ممثلة للمجتمع المحلي.
٢. عقد لقاء تعريفى بالشراكة وتوزيع الميثاق على المدعوين من المجتمع المحلي.
٣. إعداد آلية لطباعة الميثاق على حسب العدد المطلوب من أولياء الأمور ورقياً أو تسليمه إلكترونياً (cd، فالش، بريد إلكتروني).
٤. إعداد آلية توزيع الميثاق في نهاية الاجتماعات المنعقدة مع أولياء الأمور.

-
٥. إعداد بيان التوقيع على استلام الميثاق وفق النموذج رقم (٦) في الدليل الإجرائي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع، والمصادقة على ما ورد فيه وفق النموذج رقم (٧) في الدليل الإجرائي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.
 ٦. تحديد آلية للمصادقة على الميثاق من قبل الأسر التي لم تتمكن من حضور الاجتماعات.
 ٧. متابعة مصادقة جميع أسر الطالب على الميثاق ورقياً أو إلكترونياً عبر بوابة ارتقاء.
 ٨. إعداد تقرير ختامي مرفق به بيان استلام ومصادقة الجميع على ميثاق المدرسة والأسرة.

• قائد المدرسة/ رائد الشراكة:

١. عقد اجتماعات مع المعلمين والطلاب لعرض الميثاق وشرح أهميته وأهدافه والأدوار المطلوبة من جميع الأطراف والمكتسبات التي ستتحقق من هذه الشراكة.
 ٢. التأكيد على المعلمين والطلاب بالمصادقة على الميثاق من خلال النموذج المرفق بالميثاق مع الاحتفاظ بنسخة إلكترونية منه.
- العملية السادسة: تعريف الطالب بالحقوق والواجبات.**
- الهدف:** تحديد الإجراءات المتبعة للتعريف بميثاق الحقوق والواجبات الخاصة بالطالب في جميع مراحل التعليم العام.
- نطاق العمل:** الطلاب، منسوبو المدرسة، أولياء الأمور.

المهام:

• المعلمون:

١. توزيع نسخة من ميثاق الحقوق والواجبات على جميع الطالب في أول أسبوع دراسي.
٢. تخصيص إحدى الحصص من الأسبوع الدراسي الأول للتوعية بمضامين الميثاق وشرحها وفق الخصائص العمرية.
٣. تشجيع الطالب على طرح استفساراتهم والإجابة عنها.

• الطلاب / أولياء الأمور:

١. مصادقة جميع الطالب وأولياء أمورهم على ميثاق الحقوق والواجبات وفق النموذج رقم (٩) في الدليل الإجرائي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.
٢. يصادق الطالب وولي أمره على الميثاق مرة واحدة في كل مرحلة دراسية.

• **وكيل شؤون الطلاب:**

١. تحتفظ المدرسة بصورة من الميثاق بعد توقيع الطالب وولي أمره في ملفات خاصة.
٢. التأكد من استلام جميع الطلاب نسخة من الميثاق.

• **قائد المدرسة:**

١. إبراز الميثاق في أحد المداخل الرئيسية للمدرسة.
٢. توفير نسخ ورقية وإلكترونية من الميثاق في غرفة مصادر التعلم.

• **الطلاب:**

يشترك الطلاب ببعض عبارات الميثاق في الإذاعة المدرسية.

• **رائد الشراكة:**

١. يستثمر وسائل التواصل الاجتماعي لعرض أو شرح عبارات الميثاق.
٢. إبراز أهمية الالتزام بما ورد في الميثاق في لقاءات أولياء الأمور.

العملية السابعة: إطلاع الأسرة والمجتمع على إنجازات المدرسة

الهدف: تحديد الإجراءات المتبعة لإطلاع الأسرة والمجتمع على أبرز إنجازات المدرسة على المستوى المحلي أو الدولي.
نطاق العمل: أفراد الأسرة ومؤسسات المجتمع.

المهام:

• **قائد المدرسة:**

تكريم أولياء أمور الطلاب الفائزين في مشاركات محلية أو دولية.

• **رائد الشراكة:**

١. إشعار الأسر ومؤسسات المجتمع المحلي بأبرز ما حققته المدرسة من إنجازات أو جوائز تميز على المستوى المحلي أو الدولي بشكل دوري.
٢. استثمار وسائل التواصل الاجتماعي في بث إنجازات المدرسة.
٣. إعلان أسماء الطلاب الفائزين في الأولمبيات الدولية والمخاطبات الفورية للأسر ومؤسسات المجتمع المحلي بهذا الإنجاز.
٤. إبراز إنجازات المدرسة أو أحد منسوبيها في أحد المداخل الرئيسية للمدرسة.

العملية الثامنة: معالجة الملاحظات والشكاوى

الهدف: تحديد الإجراءات المتبعة لرصد ومعالجة ملاحظات أولياء الأمور والطلاب والمجتمع المحلي.

نطاق العمل: مدرسة، أولياء الأمور، مؤسسات المجتمع المحلي.

المهام:

• مجلس المدرسة:

مناقشة التوصيات والمقترحات واتخاذ القرارات المناسبة.

• رائد الشراكة:

1. حصر أبرز ملاحظات أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي لتطوير أداء المدرسة من خلال (مقابلة، ملاحظة، رسالة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لقاءات، صندوق المقترحات).
2. استطلاع آراء أولياء الأمور والمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة عن أداء المدرسة في نهاية كل عام دراسي.
3. عقد لقاء مع أولياء الأمور الفاعلين الذين يبدون ملاحظات قيمة ومناقشتهم فيها وتعزيزهم.
4. تصنيف أبرز الملحوظات والمقترحات وتقديمها للجنة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع.
5. متابعة تنفيذ القرارات.
6. إعداد خطابات شكر وتقدير لأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي الفاعلين واعتمادها من قائد المدرسة، وتقديمها في الحفل الختامي للمدرسة.
7. إشعار أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي عن الإجراءات التي ستتبع حيال ما أبدوه من ملاحظات بالوسائل المتاحة.

• لجنة الشراكة:

دراسة نتائج الاستبانة والملاحظات والاقتراحات ورفع التوصيات لمجلس المدرسة.

العملية التاسعة: عقد الشراكات مع الأسرة والمجتمع.

الهدف: تحديد الإجراءات المتبعة في إقامة وعقد شراكات من قبل المدرسة مع الأسرة ومؤسسات المجتمع المحلي لتحسن أداء المدرسة وبيئتها ومستوياتها التحصيلي.

نطاق العمل: مدرسة، أولياء الأمور، مؤسسات المجتمع المحلي.

المهام:

• **لجنة شراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع:**

١. تعمل اللجنة على قبول قيام الأسرة وأولياء الأمور بتقديم أنشطة ورعاية في المدرسة تتسجم مع الأهداف التربوية شريطة الآتي:
 - موافقة اللجنة على ذلك بالأغلبية.
 - مدة الاتفاقية لا تزيد على عام دراسي.
٢. عقد شراكات مع مؤسسات المجتمع.
٣. تحديد البرامج والأنشطة المراد رعايتها ضمن خطة المدرسة.
٤. قبول الرعاية والدعاية التي تتسجم مع الأهداف التربوية فقط شريطة الآتي:
 - موافقة اللجنة على ذلك بالأغلبية.
 - مدة الاتفاقية لا تزيد على عام دراسي لرعاية أي برنامج مدرسي.
 - تكون الرعاية لكل برنامج على حدة.
٥. التعاقد مع جهات تدريبية.
٦. تعمل اللجنة على التعاقد مع مدربين تابعين لجهات تدريبية معتمدة لتنفيذ برامج تدريبية بالمدرسة لمنسوبيها وفق إمكانياتها وفق الشروط الآتية:
 - تكون البرامج ضمن خطة التنمية المهنية لمنسوبي المدرسة.
 - تكون الموافقة على البرامج التدريبية بالأغلبية من قبلها.

• **قائد المدرسة:**

١. التوقيع مع الأسرة وأولياء الأمور على إقامة الأنشطة والرعاية بعد موافقة اللجنة.
٢. الاتفاق مع القطاع الخاص مباشرة لرعاية البرامج المنفذة في المدرسة، وفق خطابات رسمية.

• **رائد الشراكة:**

١. رصد جميع أنشطة الرعاية المنفذة في المدرسة وإعداد التقارير بشأنها ورفعها لقائد المدرسة لتزويد الجهات المعنية في إدارة التعليم بها.

٢. رصد جميع أنشطة وفعاليات الرعاية والدعاية المنفذة في المدرسة وإعداد التقارير بشأنها ورفعها لقائد المدرسة لتزويد الجهات المعنية في إدارة التعليم بها.

• لجنة الصندوق المدرسي:

توثيق الإيرادات والمصروفات في سجلات خاصة.

**المبحث الثالث: معوقات الشراكة المجتمعية والعوامل المساهمة لنجاحها
تحديات ومعوقات المشاركة المجتمعية وكيفية التغلب عليها:**

تواجه الشراكة المجتمعية معوقات تحول دون قيام المدرسة بوظيفتها على الوجه الأكمل، ويلخصه دليل المتدرب (٢٠٠٨) في الآتي:

أ. معوقات ترجع إلى المجتمع نفسه:

١. قلة الوعي الثقافي بالمجتمع بأهمية الشراكة المجتمعية، ما يؤدي إلى عدم الوعي بأهميتها، والفهم الخاطئ لمفهومها.
٢. ضعف الثقة بين أولياء الأمور والمجتمع المحلي والمؤسسة التعليمية وعدم وعيهم بمفهوم الشراكة المجتمعية، وذلك لعدم وجود خطة أو إطار واضح للمدرسة أو عدم مشاركتها مع المجتمع.
٣. قلة مشاركة أولياء الأمور نتيجةً لتدني المستوى الاقتصادي أو عدم وجود الوقت الكافي للمشاركة المجتمعية.
٤. قصور أداء الوزارات لمهامها لنشر ثقافة المشاركة المجتمعية من خلال وسائل الإعلام المحلية.

ب. عوامل ترجع للمؤسسة التعليمية نفسها:

١. تعدد وتضارب القوانين الإدارية داخل المؤسسة التعليمية.
٢. عدم اقتناع بعض القيادات التعليمية بالمشاركة المجتمعية، ما يؤدي إلى ضعف التواصل الإيجابي بين المؤسسة التعليمية والمجتمع.
٣. وجود سياسة السلطة المركزية في صنع واتخاذ القرار في مختلف المستويات للمؤسسة التعليمية.
٤. عدم الاهتمام بوجود قنوات ووسائل اتصال بين المدرسة والمجتمع الخارجي.

ويرى بدير (٢٠٠٥) أن أهم المعوقات التي تعوق المشاركة المجتمعية في التعليم كالاتي:

١. الاعتقاد السائد بين أولياء الأمور والمجتمع بأن التعليم مسؤولية الدولة والمدرسة وليس مسؤوليتهم.

٢. عدم رغبة أولياء الأمور لحضور المشاركات المدرسية لعدة أسباب منها: (التبرعات المالية التي تحتاجها المدرسة، تدني المستوى التعليمي لبعضهم، زيادة أعبائهم اليومية التي تمنعهم من الحضور وتضييع الوقت والجهد في هذه الأمور، انخفاض الوعي التربوي).
 ٣. سيادة البيروقراطية ونقص المعلومات والشفافية.
 ٤. تعدد المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي مثل: (نقص الإمكانيات المادية والبشرية، عدم استقرار الهيئة التعليمية في المدارس، وقدم المباني، وسوء توزيع المعلمين على المدارس، وانفصال التعليم عن المجتمع).
 ٥. تدني الحالة الاقتصادية للعاملين في الحقل التعليمي.
 ٦. التقدم العلمي والتكنولوجي.
 ٧. مقاومة التغيير وتخوف بعض المسؤولين من نقص صلاحياتهم.
 ٨. تفضيل بعض القادة لعزل المدرسة عن المجتمع لتجنب الرقابة ونقد أفراد المجتمع.
 ٩. اعتراض بعض القادة لفكرة إشراك المجتمع في رسم سياسة المدرسة، اعتقاداً منهم أن ذلك سيؤثر سلباً على بعض اختصاصاتهم وسلطتهم.
 ١٠. عدم التدريب الجيد لكيفية التعامل مع أولياء الأمور من قبل بعض المعلمين، أو عدم رغبتهم في بذلك المجهود لهذه الأمور لعدم توفر الوقت لديهم.
- كيفية التغلب على معوقات المشاركة المجتمعية:**
- يرى دليل المتدرب (٢٠٠٨) أنه للتغلب على معوقات الشراكة المجتمعية ينبغي مراعاة الآتي:
 ١. الاهتمام بنشر الوعي لمفهوم الشراكة المجتمعية بين أفراد المجتمع والاستفادة من الهيئات والمؤسسات التطوعية الأهلية والمؤسسات الحكومية.
 ٢. إشراك أفراد المجتمع في وضع الخطة التعليمية والتربوية المناسبة التي تلبي احتياجات المجتمع وفق طموحات أولياء الأمور والمؤسسة التعليمية.
 ٣. تعديل وتغيير بعض القوانين التي تعوق الشراكة المجتمعية، لتلبي مفهوم الشراكة المجتمعية.
 ٤. إقامة دورات تدريبية توضح أهمية الشراكة المجتمعية للقيادات التعليمية.
 ٥. زيادة الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة (مقروءة - مسموعة - مرئية).

٦. إشراك أفراد المجتمع في وضع رؤية المدرسة ورسالتها لإزالة الحواجز الوهمية بين المدرسة والمجتمع.
٧. توطيد الثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسة التعليمية من خلال الالتزام بمبدأ الشفافية.
٨. التأكد من وجود قيادات تعليمية تؤمن بأهمية الشراكة ومفهوم اللامركزية.
٩. تفعيل دور المؤسسة التعليمية لخدمة المجتمع، من خلال دراسة احتياجاتهم، وتلبيتها وتقديم منشأتها وإمكانياتها لهم.

العوامل المساهمة لنجاح الشراكة المجتمعية:

تتوفر عدة آليات وعوامل يمكن الاستعانة بها للمساهمة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين الأسرة والمجتمع المحلي كما وضحتها وزارة التعليم (١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ) في دليلها التنظيمي في الآتي:

- أولاً: إنشاء قواعد بيانات للمجتمع المحلي للمدرسة: تهدف هذه القاعدة إلى معرفة خصائص المنطقة والحي الذي تقع به المدرسة، بالإضافة إلى التعرف على الأفراد والجهات التي يمكن أن تساهم في تكوين شراكة فعالة وذلك من خلال الآتي:
 ١. تحديد قائمة محدثة دورياً من أولياء الأمور وأفراد المجتمع القادرين على المساهمة.
 ٢. تحديد قائمة من المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتجارية والصناعية والأمنية والصحية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني بالحي والمنطقة التي تستطيع المساهمة في الشراكة الاجتماعية.
 ٣. دعوة أكبر عدد ممكن من شخصيات المجتمع لاجتماعات دورية لمناقشة كيفية التعاون والعمل معهم، بالإضافة إلى حضور الفعاليات المدرسية المختلفة أو القيام بالأعمال التطوعية المدرسية بما يشكل شراكة بينهم وبين المدرسة ويشجعهم على المساهمة في تقديم الدعم اللازم لها.
 ٤. الإشادة بنماذج الشراكة القائمة مع الجهات الخارجية في المجتمع من خلال المنشورات الدورية واللافتات الموجودة بالمدرسة والوزارة.
 ٥. إرسال رسائل شكر وتقدير باسم المدرسة لأولياء الأمور ولرجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المساهمة التي تقدم معونات مادية أو معنوية للمدرسة.

٦. مساهمة المدرسة في المهرجانات والعروض الشبابية التي تقيمها مؤسسات المجتمع المحلي للاحتفال بالمناسبات الوطنية، وكذلك في المهرجانات والاحتفالات الرياضية والفنية والثقافية.

ثانياً: استخدام الذكاء الاجتماعي في التواصل مع أولياء الأمور وأفراد المجتمع يتمثل في التركيز على الآتي:

١. اتسام طريقة إشعار أولياء الأمور بالاحترام والتقدير.
٢. الحوار الإيجابي والاستماع لآراء أولياء الأمور والأعضاء المساهمين والمؤسسات المساهمة من خلال المحافظة على تعبيرات الوجه والجسم ونبرة الصوت.
٣. تقبل النقد والنظر إلى الأمور التي تم نقدها بإيجابية.
٤. التواصل المستمر مع أولياء الأمور والأعضاء المساهمين والمؤسسات المساهمة وتعزيز ما يقومون به من جهود ومشاركات فاعلة.
٥. استخدام وسائل الاتصال المناسبة للتواصل مع أولياء الأمور والأعضاء المساهمين والمؤسسات المساهمة لإعلامهم بجميع الأمور التي تخص الجوانب التربوية والتعليمية والاجتماعية وإفادتهم برؤية المدرسة ورسالتها من خلال (الاتصالات الهاتفية، النشرات الدورية للمدرسة، وسائل الإعلام المعتمدة بالوزارات، توثيق وتصوير الأحداث المدرسية وإنتاج الأفلام التسجيئية وإرسالها لجميع أعضاء الشراكة، إرسال دليل تقويمي لأنشطة المدرسة ومواعيد اللقاءات الدورية لأسر الطلاب وأعضاء الشراكة).

ثالثاً: تمكين منسوبي المدرسة من التفاعل مع أولياء الأمور:

- تدريب منسوبي المدرسة على التعامل الإيجابي مع أولياء الأمور وطرق حثهم للمشاركة في الفعاليات المدرسية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:
- فهم ثقافة المجتمع واتجاهاته نحو المدرسة والشراكة المجتمعية.
 - إنشاء خطة للتعاون بين المدرسة وأولياء الأمور وأفراد المجتمع كافة وإشراكهم في الأنشطة والفعاليات اليومية للمدرسة.
 - عقد اجتماعات دورية هدفها التعاون مع أولياء الأمور تهدف لإرشادهم إلى كيفية تعليم واستيعاب أبنائهم بشكل أفضل.

- رابعاً: التقويم المستمر للجهود المبذولة من قبل المدرسة في سبيل تحقيق الشراكة:
تقوم المدرسة بتقويم الجهود المبذولة من خلال العناصر التالية:
١. فاعلية الخطط المدرسية المقامة في سبيل تحقيق أهداف الشراكة.
 ٢. مدى مساهمة أولياء الأمور وأعضاء الشراكة في الفعاليات والأنشطة المختلفة.
 ٣. مناسبة الآليات والطرق المستخدمة لتفعيل الشراكة من قبل أولياء الأمور وأعضاء الشراكة.

مراجعة الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة محسن بن عليان بن حمود القرشي (٢٠١١) بعنوان: "المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية" دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف" حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن المشاركة المجتمعية المطلوبة لـ: تطوير أداء إدارات المدارس الثانوية الحكومية، ورفع المستوى التحصيلي لطلاب المدارس الثانوية الحكومية، وربط خريجي المدارس بسوق العمل، واتباع الباحث المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة موزعة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المكون من (٢٤٠) مديراً ومشرفاً، حيث بلغ العدد النهائي من عينة الدراسة (٢٢٩) مديراً ومشرفاً، وأظهرت نتائج الدراسة أن المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية كانت مطلوبة بدرجة عالية في مجالات: تطوير إدارات المدارس الثانوية الحكومية، وتمويل المدارس الثانوية الحكومية، ورفع المستوى التحصيلي لطلاب المدارس الثانوية الحكومية، وربط خريجي المدارس الثانوية الحكومية بسوق العمل، وبدرجة متوسطة في مجال توفير فرص التنمية المهنية لمعلمي المدارس الثانوية الحكومية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح الذين مؤهلهم دراسات عليا، وتبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لصالح ذوي الخبرة الأكبر.

دراسة شيخة بنت محمد حمد الجعدي (٢٠١٤) بعنوان: "دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الثانوية للبنات والمجتمع المحلي" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية، والآليات التي تتبناها، وأهم المعوقات في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي، من وجهة نظر مديرات المدارس الثانوية

الحكومية للبنات بمدينة الرياض، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي، وتم توزيع (١٣١) استبانة على القادة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في دور الإدارة المدرسية، والآليات التي تتبعها، وارتفاع درجة المعوقات التي تحول دون قيامها بدورها في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي.

دراسة (زيدان خليل أبو كوش ومنيهره محمود الشمران وطارق جوارنه (٢٠١٨)
بعنوان "دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي للحد من ظاهرة التسرب لدى طلبة مدارس النقب داخل الخط الأخضر" حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي من ظاهرة التسرب لدى طلبة النقب الخط الأخضر، واتبعت الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانة على (١٦٢) من المعلمين في المجالس المحلية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي للحد من ظاهرة التسرب كان بدرجة متوسطة، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات العينة لدور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي للحد من ظاهرة التسرب لدى طلبة مدارس النقب داخل الخط الأخضر يعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي، ولصالح درجة البكالوريوس فما دون، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لاختلاف الجنس والخبرة.

دراسة خالد بن أحمد معيوف الشمري (٢٠١٧) بعنوان: "مدى تفعيل الإدارة المدرسية للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي: المعوقات وسبل التحسين" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تفعيل الإدارة المدرسية للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في مدارس محافظة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية، والمعوقات والسبل اللازمة لتحسين مدى تفعيل الشراكة، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي باستخدام استبانة موزعة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المكون من (٢٣٦) مديراً ومديرة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة وأن هناك (١٧) معيقاً لإدارة المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، كما أن تفعيل الإدارة المدرسية للشراكة كان بمدى متوسط، وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: توفير الكوادر الإدارية المختصة والقادرة على تحديد الأنشطة التي تلامس احتياجات المجتمع المحلي لزيادة مدى تفعيل الشراكة، ومنح الصلاحيات اللازمة لمديري المدارس لتفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي.

دراسة مسعود سلامة ناهي العازمي (٢٠١٤) بعنوان: "درجة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية في دولة الكويت" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية في دولة الكويت، وأثر كل من متغيرات (الجنس، والمؤهل العملي، وسنوات الخبرة)، واتباع الباحث المنهج الوصفي المسحي على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة مكون (٤٩٥) معلماً ومعلمة من المرحلة المتوسطة، ومن خلال الاستبانة تم تطوير أداة لقياس درجة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية في دولة الكويت والتأكد من صدقها وثباتها، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية في دولة الكويت جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة على جميع المجالات المتعلقة بالشراكة المجتمعية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: ضرورة فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتقديم الدعم بكافة أشكاله للمدارس، وتيسير سبل اتصال مؤسسات المجتمع المدني وأولياء الأمور للعاملين في المدرع من خلال توافر قنوات اتصال مفتوحة مع المدرسة.

دراسة صفا رافع محمد خضر (٢٠١٦-٢٠١٧) بعنوان: "درجة الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية وعلاقتها بمستوى الأداء الإداري" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية وعلاقتها بمستوى الأداء الإداري، من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية في محافظة المفرق، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، حيث تكونت عينة الدراسة من (١٥٠) مديراً ومديرة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة تقدير الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية من وجهة نظر مديري المدارس جاءت بدرجة تقدير منخفضة لجميع المجالات، كما أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائياً لمتغير الجنس لصالح الذكور، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً لمتغير المؤهل العلمي والخبرة، كما أظهرت النتائج أن مستوى الأداء الإداري لمديري المدارس الثانوية جاءت بدرجة متوسط، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الأداء الإداري لمديري المدارس الثانوية ككل من وجهة نظرهم تعزى لاختلاف متغيرات الجنس والمؤهل العلمي.

دراسة شامية جمال سيد علي (٢٠١٢) بعنوان: "متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل" حيث هدفت الدراسة إلى تعيين المتطلبات الوظيفية

اللازمة لبناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل، من حيث: تحديد متطلبات بناء الشراكة المجتمعية في التخطيط المدرسي، والتوصل إلى معايير بناء الشراكة المجتمعية في التمويل المدرسي، والتعرف على الشروط الخاصة ببناء الشراكة المجتمعية في صياغة القرارات المدرسية واتخاذها، وتحديد الفعاليات الخاصة ببناء الشراكة المجتمعية في عمليات التقويم. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي من خلال استمارة قياس ودليل مقابلة، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن (٨٦%) من عينة الدراسة أجابوا بأنه لا توجد لجان استشارية من رجال الصناعة المحلية يشاركون في التخطيط للمدرسة، ثم جاء في المرتبة الثانية بنسبة (٦٩%) بأنه لا توجد مشاركة من جانب المدرسة مع أصحاب المصانع في التخطيط لإنتاج منتجات يحتاجها سوق العمل، و(٨٠%) أجابوا بعدم مشاركة المدرسة بعض الجمعيات الأهلية في مشاريع لها عائد مادي، (٧٩%) أجابوا بعدم مشاركة أفراد المجتمع المهتمين كمصادر للتمويل لتنفيذ سياساتها، و(٩٠%) أجابوا بعدم وجود شراكة بين المدرسة والجامعة، و(٨٥%) أجابوا بعدم وجود شراكة بين المدرسة والجمعيات الأهلية، و(٨٥%) من عينة الدراسة أجابوا بعدم تعاون المدرسة مع رجال الصناعة في المراجعة والتقييم لمشروعاتها وفق متطلبات سوق العمل.

دراسة محمد علي ذيب عاشور (٢٠١١) بعنوان: 'دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي في سلطنة عمان' حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في المدارس وأفراد المجتمع المحلي، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور مدير المدرسة في تفعيل هذه الشراكة من وجهة نظر العاملين في المدارس وأفراد المجتمع المحلي تعزى إلى متغيري مسمى الوظيفة والمنطقة التعليمية، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي معتمداً الاستبانة أداة للدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري المدارس والمعلمين والعاملين في مدارس التعليم الأساسي في سلطنة عمان للعام الدراسي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) والبالغ عددهم (٩٨٧٧)، وتم اختيار عينة عشوائية بلغت (٥١٣)، منهم (٢١) مدير مدرسة، و(٢١) مساعد مدير، و(١٧) أخصائياً اجتماعياً، و(٤٤٧) معلماً، بالإضافة إلى اختيار (٨٠) فرداً من أفراد المجتمع المحلي بالطريقة العشوائية، منهم (٢٠) ولي أمر، و(٦٠) من أفراد المجتمع المحلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي جاء بدرجة قليلة حيث جاء ترتيب مجالات الدراسة كالتالي:

(الشراكة في الرؤية والأهداف العامة للعملية التعليمية، يليه الشراكة في تقديم الدعم المالي للمدرسة، ثم الشراكة في الشؤون الإدارية للمدرسة، ثم الشراكة في تقديم الاستشارات للمدرسة، وجاء في المرتبة الأخيرة الشراكة في التخطيط المدرسي)، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المنطقة التعليمية لجميع مجالات الدراسة فيما عدا الشراكة في الشؤون الإدارية للمدرسة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير مسمى الوظيفة لجميع مجالات الدراسة، فيما عدا الشراكة في تقديم الاستشارات للمدرسة ولصالح المديرين.

دراسة فهد بن سلطان السلطان (٢٠٠٨) بعنوان: "واقع التعاون بين المدرسة والمجتمع

المحلي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية وأهم الآليات اللازمة لتطويره" حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على برامج التعاون القائمة بين المدرسة والمجتمع المحلي في مدينة الرياض والمزايا والفوائد المتوقعة منها، وإلى تحديد الصعوبات التي تحول دون إقامة علاقة تعاونية فعالة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وأهم الآليات اللازمة لتطوير التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمجتمع الدراسة المكون من مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية للبنين، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة موزعة على عينة عشوائية بلغ عددها (٢١٢) من المجتمع الأصلي للدراسة، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها: محدودية الصلاحيات الممنوحة لمديري المدارس في تطوير العلاقة بين المدرس والمجتمع المحلي، والافتقار إلى الكوادر الإدارية المتخصصة في تطوير العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن التعاون الحالي بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي وأفراده ضعيفة جداً خاصة في المجالات التالية (مشاركة أولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي في التخطيط وتقويم البرامج والفعاليات التربوية والتعليمية، ومؤسسات القطاع الخاص، والتعاون مع المؤسسات الإعلامية والإنتاجية، واستخدام مرافق المدرسة وملاعبها من قبل أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي، إسهام المجتمع المحلي في تأمين بعض الموارد المالية للمدرسة).

كما أظهرت وجود معوقات ذات أهمية كبيرة تحول دون إقامة علاقة تعاونية وثيقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي وأفراده ومن أهمها: (ضعف المخصصات المالية للمدرسة والافتقار إلى الموارد البشرية والنماذج الرائدة في مجال تطوير التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي، وقلة الوعي بالخدمات التي يمكن للمدرسة أن تقدمها للمجتمع المحلي)، كما أظهرت الدراسة أيضاً وجود فوائد ذات أهمية كبيرة ناتجة عن تأسيس علاقة فعالة بين المدرسة والمجتمع

المحلي ومن أهمها: (تعزيز الثقة والتواصل بين أفراد المجتمع المدرسي وأفراد المجتمع المحلي، وإثراء بيئة التعلم، وربط الطلاب بالمجتمع المحلي ومشكلاته، والاستفادة من خبرات المجتمع المحلي وامكاناته في العملية التعليمية، وتوظيف مرافق المدرسة وامكاناتها في خدمة النشاط المجتمعي).

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة **Islahuddin, Ismail Tolla and Mansyura (٢٠١١)**: بعنوان "نموذج

كلي للشراكة في التعليم (A Holistic Model of Partnership in Education)" حيث هدفت الدراسة إلى وصف وظائف التعليم التي تلعبها الأسرة والمدرسة والمجتمع والحكومة في شراكات التعليم في ماكاسار، كما يشرح النموذج الشامل للشراكات التعليمية في ماكاسار، واستخدمت هذه الدراسة مقارنة نوعية مع دراسة حالة، حيث تم جمع البيانات من خلال المقابلات والملاحظات والوثائق، وأسفرت نتائج الدراسة عن أنه لا يتم تفعيل دور الأسرة في مهمة التعليم على النحو الأمثل، وأظهر دور المدرسة في وظيفة التعليم إنجازاً رائعاً، كما أن دور المجتمع في وظيفة التعليم متنوع للغاية، أما دور الحكومة في وظيفة التعليم فشامل من الناحية المفاهيمية، لكنه يحتاج إلى المراجعة والتحسين، والشراكة التعليمية في ماكاسار التي تقوم بها ثلاثة مراكز تعليمية (الأسرة، والمدرسة، والمجتمع) ليست مثالية، ولم يتم قبول أنواع الشراكات بين الأسرة والمجتمع والمدرسة والمجتمع المحلي ككل، وأوصت الدراسة باستخدام نموذج يسمى Mitra Kemas Kelola Selamat لتحقيق الشراكة المثالية في التعليم.

تعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء عرض ملخصات الدراسات السابقة اتضح ما يلي:

- جميع الدراسات السابقة أظهرت أهمية كبيرة حول موضوع الشراكة المجتمعية، من خلال دراستها لأدوار بعض من أطراف الشراكة، ومدى تفعيلها ومتطلباتها.
- تشابهت الدراسات السابقة في المنهجية المتبعة للدراسة، حيث اعتمدت المنهج الوصفي المسحي، والوصفي التحليلي ما عدا دراسة واحدة اعتمدت المقاربة النوعية ودراسة الحالة.
- تفاوتت الدراسات السابقة من حيث العينات بين قادة مدراس، ومشرفين تربويين، ومعلمين ومعلمات، ومجموعة من أفراد المجتمع المحلي.
- تفاوتت الأدوات المستخدمة في الدراسات بين استبانات، واستبانات ومقابلات، واستمارة قياس ودليل مقابلة.

ما يميز الدراسة الحالية:

١. تُعدّ هذه الدراسة الوحيدة -على حد علم الباحثة- التي اعتمدت رائدات لجنة الشراكة كعينة أساسية للدراسة.
٢. تُعدّ هذه الدراسة من الدراسات النادرة -على حد علم الباحثة- التي سلطت الضوء على التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس.
٣. لا توجد دراسات أُجريت بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية -على حد علم الباحثة إلى هذا الوقت- باستثناء أربع دراسات منها دراستين في الرياض ودراسة في الطائف وأخرى في حفر الباطن وكانت تقيس جوانب متعددة للشراكة المجتمعية تختلف عن التي تقيسها الدراسة الحالية حول (التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس)، حيث أن أغلب الدراسات السابقة التي أُجريت كانت في أماكن مختلفة مثل: مصر، والأردن، والكويت، وسلطنة عمان، وجزيرة، وماليزيا.
٤. تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إعداد وبناء الأدوات البحثية وتصميم محاور الدراسة الحالية.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

تتناول الباحثة في هذا الفصل خطوات وإجراءات البحث الميدانية، مثل: بيان منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة جمع المعلومات وكيفية بنائها وإجراءات الصدق والثبات والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة وتحليل المعلومات.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة هذا المنهج (المنهج الوصفي) لكونه ملائماً لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها، وحتى يمكن الوصول إلى إجابات تسهم في وصف وتحليل نتائج استجابات أفراد العينة بهدف الكشف عن التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس، لغرض الوقوف على هذه التحديات ومعرفة واقع تفعيلها؛ بما يعود بالفائدة لصناع القرار والمخططين والمسؤولين عن برامج الشراكة المجتمعية في إدارة التعليم لإعادة رسم سياسات وخطط استراتيجية فعّالة للحد من هذه التحديات وتفعيل دور اللجان، والعمل على تحقيق نجاح الشراكة المجتمعية.

مجتمع الدراسة:

بما أن هذه الدراسة تتناول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس الحكومية والأهلية بمدينة جدة والبالغ عددهن (١٦٤١)، حسب آخر إحصائية لمكتب إدارة التعليم لعام (١٤٣٨-١٤٣٩هـ).

عينة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم توزيع رابط الاستبانة على عينة عشوائية من رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس الحكومية والأهلية في مدينة جدة، وكانت الاستجابات المستردة (١٠١) استبانة، جميعها صالح للتحليل الإحصائي، وعلى ذلك أصبح عدد الاستبانات المستوفاة والجاهزة للتحليل (١٠١) استبانة.

أدوات الدراسة:

في سبيل الحصول على المعلومات اللازمة من مفردات العينة للإجابة عن تساؤلات البحث، اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات المطلوبة لدعم البحث النظرية بالجانب التطبيقي للإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها، ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبانة. وبعد أن تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، قامت الباحثة ببناء وتطوير استبانة بهدف (التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس)، وقد اعتمدت الباحثة في بناء الاستبانة على عدد من الدراسات السابقة وهي: دراسة منال قدومي (٢٠٠٨)؛ ودراسة مسعود العازمي (٢٠١٤)؛ ودراسة سعد الحميد (٢٠١٨)؛ ودراسة فاطمة الغامدي (٢٠١٩)؛ والدليل التنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع الخاص بمبادرة ارتقاء.

وصف أداة الدراسة:

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: ويحتوي على بيانات أولية عن عينة الدراسة من حيث نوع القطاع.

الجزء الثاني: ويشتمل على أداة الدراسة والتي تتعلق بالتحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس وتتكون من (محورين) وهما كالتالي:

المحور الأول: مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة ويتكون من (١٠)

عبارات.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس ويحتوي على (٥) أبعاد وهي كالتالي:

البعد الأول: التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات ويتكون من (٥) عبارات.

البعد الثاني: التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور ويتكون من (٥) عبارات.

البعد الثالث: التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص ويتكون من (٥) عبارات.

البعد الرابع: التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم ويتكون من (٥) عبارات.

البعد الخامس: التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي ويتكون من (٥) عبارات.

وقد استخدمت الباحثة مقياس ليكرت (Likert) خماسي التدرج (ضعيفة جداً / لا أوافق بشدة - ضعيفة / لا أوافق - متوسطة / محايد - كبيرة / أوافق - كبيرة جداً / أوافق بشدة) وذلك لتحديد درجة الموافقة على التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس.

وفي نهاية كل محور يوجد سؤالان مفتوحان؛ لإعطائهم مساحة أكبر في التعبير عن التحديات التي تواجههم ولها علاقة وثيقة في نجاح الشراكة المجتمعية، وبعض المقترحات من وجهة نظر عينة الدراسة لزيادة تفعيل الشراكة المجتمعية في المدارس.

صدق أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة للتحقق من صدق الأدوات على طريقتين، الأولى وتسمى الصدق الظاهري (Face validity)، التي تعتمد على عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين الخبراء في المجال، والثانية وتسمى الاتساق الداخلي (Internal Consistency) وتقوم على حساب معامل الارتباط بين كل وحدة من وحدات الأداة والأداة ككل. وفيما يلي الخطوات التي اتبعتها الباحثة للتحقق من صدق الأداة طبقاً لكل طريقة من الطريقتين:

أولاً: الصدق الظاهري:

وهو الصدق المعتمد على المحكمين، حيث تم عرض أدوات الدراسة على عدد من الخبراء والمتخصصين بلغ عددهم (٤) محكمين طلب منهم دراسة الأدوات وإيداء آرائهم فيها من حيث:

- مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالبعد الذي تنتمي إليه.

- مدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية.
 - ملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحدف أو الإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرويه مناسباً.
- وقد قدموا ملاحظات قيمة أفادت الدراسة، وأثرت الأداة، وساعدت على إخراجها بصورة جيدة. وبذلك تكون الأدوات قد حققت ما يسمى بالصدق الظاهري أو المنطقي.
- ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:**

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد/المحور الذي تنتمي إليه العينة الاستطلاعية المكونة من (٣٠) رائدة كما توضح نتائج الجدول التالي:

جدول رقم (١)

معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للبعد/المحور الذي تنتمي إليه

التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس									
مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدارس		من قبل القائدات		من قبل أولياء الأمور		من قبل المجتمع المحلي		من قبل إدارة التعليم	
معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م
**٠,٧٥١	١	**٠,٨١٣	١	**٠,٦٨٦	١	**٠,٦٣٨	١	**٠,٥٦٣	١
**٠,٥٥٨	٢	**٠,٧٥١	٢	**٠,٧١١	٢	**٠,٦٨٢	٢	**٠,٦٨٨	٢
**٠,٧٢٢	٣	**٠,٦٥٤	٣	**٠,٧٠٩	٣	**٠,٧١٧	٣	**٠,٥٣٢	٣
**٠,٥٧٦	٤	**٠,٥٩٥	٤	**٠,٧٥١	٤	**٠,٦٥٩	٤	**٠,٧٣٢	٤
**٠,٧٢٢	٥	**٠,٦٨٨	٥	**٠,٥٢٧	٥	**٠,٨٥١	٥	**٠,٥٣٩	٥
									**٠,٦٣٧
									**٠,٦١٧
									**٠,٤٦٤
									**٠,٥٣٨
									**٠,٧٢٧

****وجود دلالة عند مستوى ٠,٠١**، يلاحظ من الجدول (١) أن معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة (الاستبانة) والدرجة الكلية للبعد/المحور الذي تنتمي إليه جاءت جميعها داله إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة).

وقامت الباحثة باستخراج معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه

معامل الارتباط	البعد
**٠,٧٥٥	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات
**٠,٨٩٢	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور
**٠,٨٣١	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص
**٠,٧٦٤	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم
**٠,٨٢١	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي

**وجود دلالة عند مستوى ٠,٠١

يتضح من الجدول (٢) السابق أن قيم معاملات الارتباط لأبعاد الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور جاءت بقيم مرتفعة حيث تراوحت بين (٠,٧٥٥ - ٠,٨٩٢)، وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) ما يعني وجود درجة عالية من الصدق البنائي للاستبانة.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات الاستبانة استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ لعينة استطلاعية مكونة من (٣٠) رائدة، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة:

جدول رقم (٣)

معاملات ثبات أداة الدراسة طبقاً لأبعاد محاور الاستبانة

معامل الفاكرونباخ	عدد الفقرات	البعد / المحور
٠,٩٢٠	١٠	مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدارس
٠,٩٥٥	٥	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات
٠,٨٦٣	٥	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور
٠,٨٧٥	٥	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص
٠,٨٥٥	٥	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم
٠,٩٠١	٥	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي
٠,٨٩٦	٢٥	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس ككل
٠,٩٢٠	٣٥	الاستبانة ككل

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات جاءت بقيم عالية حيث تراوحت بين (٠,٨٥٥-٠,٩٥٥) وبلغ معامل الثبات الكلي (٠,٩٢٠).
الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بالإضافة إلى ما سبق استخدامه لتقنين أداة الدراسة مثل معامل الارتباط لـ "بيرسون" (Person Product-moment correlation)، ومعامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach Alpha)، فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:
أولاً: الإحصاء الوصفي: وذلك من خلال:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف مجتمع الدراسة بالنسبة للمعلومات الأولية.
- المتوسط الحسابي وذلك لحساب المتوسط الحسابي لكل فقرة ولكل بعد/محور.
- الانحرافات المعيارية للتعرف على التباين لل فقرات والابعاد/المحاور.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي: وذلك من خلال:

- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو أبعاد/محاور الدراسة باختلاف المتغيرات التي تنقسم إلى فئتين.

الفصل الرابع: مناقشة النتائج وتفسيرها

تمهيد:

هدف البحث إلى التعرف على التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس ولإجابة عن أسئلة البحث تم بناء استبانة شملت هذه المتغيرات، وتم تطبيقها على أفراد عينة البحث البالغ عددهم (١٠١) من رائدات لجنة الشراكة المجتمعية للفصل الأول للعام الدراسي (١٤٣٩-١٤٤٠هـ). وقد تم إدخال البيانات إلى جهاز الحاسب الآلي، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تم تحليل النتائج، وكانت كالتالي:

أولاً: الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

لعل أول ما يمكن البدء به بعد تفريغ البيانات الواردة في قوائم الاستبيان المستلمة من عينة الدراسة، ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة هو وصف عينة الدراسة، وتحديد طبيعتها من خلال المعلومات العامة التي تضمنتها الاستبانة، والتي تمكن من تصنيف أفراد عينة الدراسة:

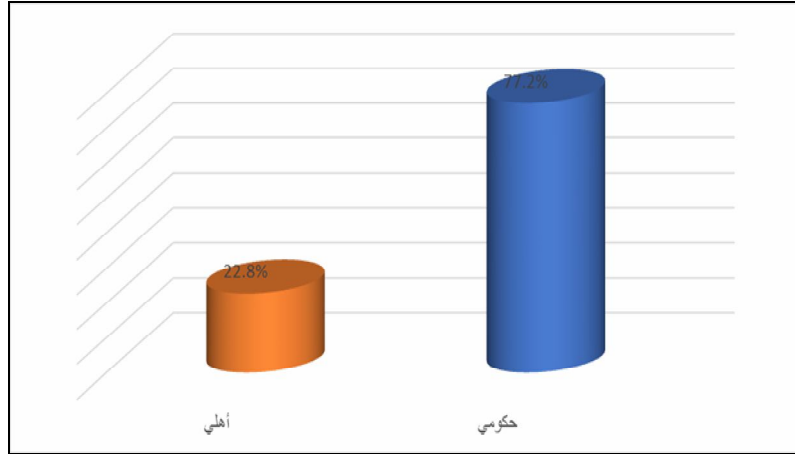
توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لمتغير نوع القطاع:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لنوع القطاع كما تبينه النتائج بجدول (٤) التالي:

جدول (٤) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لنوع القطاع

نوع القطاع	العدد	النسبة المئوية %
حكومي	٧٨	٧٧,٢%
أهلي	٢٣	٢٢,٨%
المجموع	١٠١	١٠٠,٠%

يلاحظ من الجدول (٤) أن معظم أفراد عينة الدراسة ينتمون للمدارس حكومية حيث بلغت نسبتهم (٧٧,٢%) في حين بلغت نسبة المنتمين للمدارس الأهلية (٢٢,٨%).



شكل (١) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لنوع القطاع

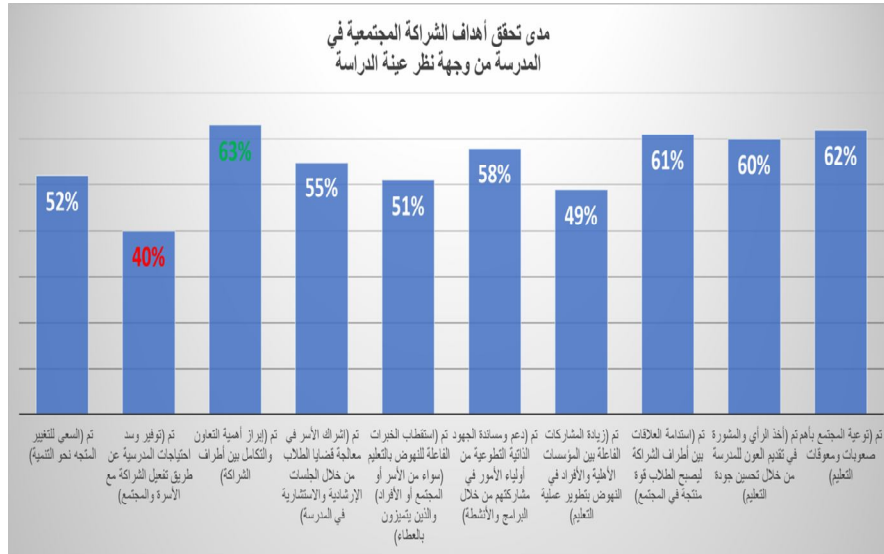
ثانياً: الإجابة عن أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتخصيص (١٠) عبارات لتحديد مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لمدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة التحقق	الترتيب
٨	تم إبراز أهمية التعاون والتكامل بين أطراف الشراكة	٣,٥٢	٪٦٣	٠,٩٩٦	كبيرة	١
١	تم (توعية المجتمع بأهم صعوبات ومعوقات التعليم)	٣,٤٩	٪٦٢	٠,٩٥٥	كبيرة	٢
٣	تم (استدامة العلاقات بين أطراف الشراكة ليصبح الطلاب قوة منتجة في المجتمع)	٣,٤٥	٪٦١	١,٠٤٤	كبيرة	٣
٢	تم (أخذ الرأي والمشورة في تقديم العون للمدرسة من خلال تحسين جودة التعليم)	٣,٤٢	٪٦٠	١,٠٦١	كبيرة	٤
٥	تم (دعم ومساندة الجهود الذاتية التطوعية من أولياء الأمور في مشاركتهم من خلال البرامج والأنشطة)	٣,٣٤	٪٥٨	١,١٥١	متوسطة	٥
٧	تم (إشراك الأسر في معالجة قضايا الطلاب من خلال الجلسات الإرشادية والاستشارية في المدرسة)	٣,٢٠	٪٥٥	١,١٦٦	متوسطة	٦
١٠	تم (السعي للتغيير المتجه نحو التنمية)	٣,٠٧	٪٥٢	١,٠٢٢	متوسطة	٧
٦	تم (استقطاب الخبرات الفاعلة للنهوض بالتعليم (سواء من الأسر أو المجتمع أو الأفراد) والذين يتميزون بالعطاء)	٣,٠٦	٪٥١	١,١١٢	متوسطة	٨
٤	تم (زيادة المشاركات الفاعلة بين المؤسسات الأهلية والأفراد في النهوض بتطوير عملية التعليم)	٢,٩٦	٪٤٩	١,١٣٩	متوسطة	٩
٩	تم (توفير وسد احتياجات المدرسة عن طريق تفعيل الشراكة مع الأسرة والمجتمع)	٢,٦١	٪٤٠	١,٠٧٧	متوسطة	١٠
	مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة ككل	٣,٢١	٪٥٥	٠,٨٤٦	متوسطة	



شكل (٢) المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية والترتيب لمدي تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

من خلال الجدول رقم (٥)، وشكل (٢) الموضح أعلاه يتضح أن مدي تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة (متوسطة) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٢١ من ٥) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (٣,٤٠ إلى ٤,١٩) وهي الفئة التي تشير إلى درجة تحقق (كبيرة).

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة البحث على عبارات مدي تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٢,٦١ إلى ٣,٥٢ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الثالثة والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة التحقق (متوسطة، كبيرة) على التوالي.

كما يوضح الجدول ما يلي:

– جاءت العبارة (تم إبراز أهمية التعاون والتكامل بين أطراف الشراكة) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة بدرجة تحقق (كبيرة) بمتوسط حسابي (٣,٥٢) وبنسبة مئوية بلغت (٦٣%).

– جاءت العبارة (تم توعية المجتمع بأهم صعوبات ومعوقات التعليم) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة تحقق (كبيرة) بمتوسط حسابي (٣,٤٩) وبنسبة مئوية بلغت (٦٢%).

- جاءت العبارة (تم استدامة العلاقات بين أطراف الشراكة ليصبح الطلاب قوة منتجة في المجتمع) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة تحقق (كبيرة) بمتوسط حسابي (٣,٤٥) وبنسبة مئوية بلغت (٦١٪).
- جاءت العبارة (تم أخذ الرأي والمشورة في تقديم العون للمدرسة من خلال تحسين جودة التعليم) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة تحقق (كبيرة) بمتوسط حسابي (٣,٤٢) وبنسبة مئوية بلغت (٦٠٪).
- جاءت العبارة (تم دعم ومساندة الجهود الذاتية التطوعية من أولياء الأمور في مشاركتهم من خلال البرامج والأنشطة) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة تحقق (متوسطة) بمتوسط حسابي (٣,٣٤) وبنسبة مئوية بلغت (٥٨٪).
- جاءت العبارة (تم اشراك الأسر في معالجة قضايا الطلاب من خلال الجلسات الإرشادية والاستشارية في المدرسة) بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة تحقق (متوسطة) بمتوسط حسابي (٣,٢٠) وبنسبة مئوية بلغت (٥٥٪).
- جاءت العبارة (تم السعي للتغيير المتجه نحو التنمية) بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة تحقق (متوسطة) بمتوسط حسابي (٣,٠٧) وبنسبة مئوية بلغت (٥٢٪).
- جاءت العبارة (تم استقطاب الخبرات الفاعلة للنهوض بالتعليم (سواء من الأسر أو المجتمع أو الأفراد) والذين يتميزون بالعطاء) بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة تحقق (متوسطة) بمتوسط حسابي (٣,٠٦) وبنسبة مئوية بلغت (٥١٪).
- جاءت العبارة (تم زيادة المشاركات الفاعلة بين المؤسسات الأهلية والأفراد في النهوض بتطوير عملية التعليم) بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة تحقق (متوسطة) بمتوسط حسابي (٢,٩٦) وبنسبة مئوية بلغت (٤٩٪).
- جاءت العبارة (تم توفير وسد احتياجات المدرسة عن طريق تفعيل الشراكة مع الأسرة والمجتمع) بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة تحقق (متوسطة) بمتوسط حسابي (٢,٦١) وبنسبة مئوية بلغت (٤٠٪).
- وتفسر الباحثة حصول العبارة (تم إبراز أهمية التعاون والتكامل بين أطراف الشراكة) على الترتيب الأول بدرجة تحقق (كبيرة) إلى أن ذلك قد يعود لجهود رائدات الشراكة في إبراز أهمية التعاون لما لها من أهمية بالغة في تحقيق مخرجات تعليمية وتعلمية ناجحة لدى الطلاب، وتحقيق متطلبات بناء شراكة مجتمعية فاعلة، وتتفق هذه النتيجة مع ماورد في العملية الرابعة من الدليل الإجرائي لوزارة التعليم (١٤٣٨-١٤٣٩هـ) حيث أشارت أنه من مهام رائد الشراكة نشر رسائل تعريفية بمفهوم الشراكة وأهميتها.

وربما يرجع حصول العبارة (تم توفير وسد الاحتياجات المدرسية عن طريق تفعيل الشراكة مع الأسرة والمجتمع) على الترتيب الأخير بدرجة تحقق (متوسطة) إلى ضعف مساهمة الأسرة والمجتمع في المشاركة التعاون مع المدرسة وتتفق هذه النتيجة من نتائج الدراسة الحالية، حيث أن التحديات التي تواجه رائدات الشراكة من قبل أولياء الأمور ككل حصلت على نسبة (٦٦%) ومتوسط حسابي بلغ (٣,٦٤) وبدرجة استجابة (أوافق)، كما أن جميع عبارات التحديات التي واجهت رائدات الشراكة من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص ككل حصلت على نسبة (٦٩%) ومتوسط حسابي بلغ (٣,٧٤) وبدرجة استجابة (أوافق).

كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة السلطان (٢٠٠٨) والتي أظهرت وجود ضعف في المخصصات المالية للمدارس والافتقار إلى الموارد البشرية والنماذج الرائدة في مجال تطوير التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي، وقلة الوعي بالخدمات التي يمكن للمدرسة أن تقدمها للمجتمع المحلي.

السؤال الثاني: ما هي التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في

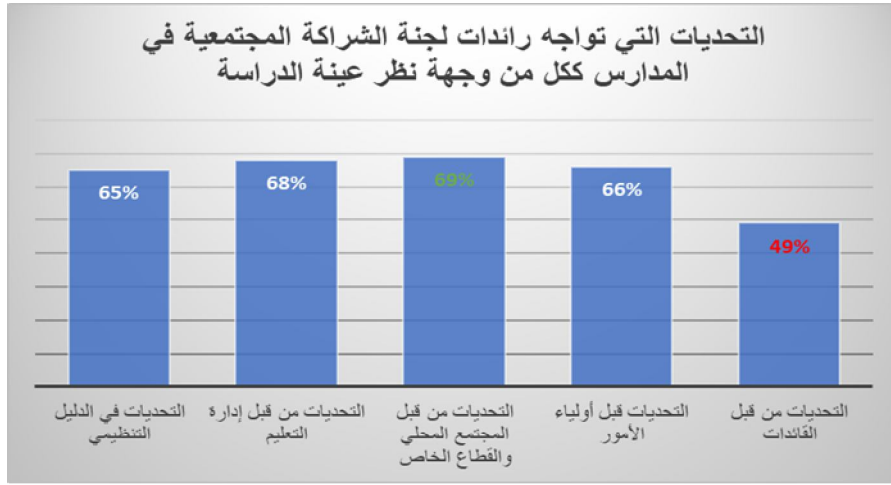
المدارس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس، ويبين ذلك الجدول (٦) التالي:

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التحديات التي

تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	ترتيب البعد	درجة الموافقة
١	التحديات من قبل القائدات	٢,٩٥	%٤٩	١,٠٢٥	٥	محايد
٢	التحديات قبل أولياء الأمور	٣,٦٤	%٦٦	٠,٨٩٦	٣	أوافق
٣	التحديات من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص	٣,٧٤	%٦٩	١,٠٣٦	١	أوافق
٤	التحديات من قبل إدارة التعليم	٣,٧٣	%٦٨	٠,٨٧٦	٢	أوافق
٥	التحديات في الدليل التنظيمي	٣,٦٢	%٦٥	١,٠٨٧	٤	أوافق
	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس ككل	٣,٥٤	%٦٤	٠,٧٩٩		أوافق



شكل (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس

يتبين من الجدول (٦)، والشكل (٣) أن التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس من وجهة نظر عينة الدراسة جاءت بدرجة (أوافق)، حيث جاء المتوسط العام للمجموع الكلي (٣,٥٤)، بانحراف معياري (٠,٧٩٩).

كما يتبين من الجدول السابق أن التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٣,٧٤)، يليها في الترتيب الثاني التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم بمتوسط حسابي (٣,٧٣)، وفي الترتيب الثالث التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور بمتوسط حسابي (٣,٦٤)، وفي الترتيب الرابع التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي بمتوسط حسابي (٣,٦٢)، وفي الترتيب الخامس والأخير التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات بمتوسط حسابي (٢,٩٥).

وترجع الباحثة حصول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص على الترتيب الأول، بدرجة استجابة (أوافق) إلى أن ذلك قد يعود لضعف مساهمة المجتمع المحلي وصعوبة التواصل معهم وبطء تجاوبهم، وقلة وعيهم بأهمية الشراكة وفوائدها بشكل عام، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة السلطان (٢٠٠٨) حيث أظهرت وجود معوقات كبيرة تحول دون إقامة علاقة تعاونية وثيقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي وأفراده.

وجاءت التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات في الترتيب الأخير، وبدرجة استجابة (محايد) بنسبة (٤٩%)، وانحراف معياري بلغ (١,٠٢٥)، ما يعكس درجة استجابة أفراد العينة في فقرات البعد، وترجع الباحثة ذلك إلى أنه قد يكون بسبب ضعف قيام القائدات في أداء أدوارهن لتفعيل ونجاح الشراكة المجتمعية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عاشور (٢٠١١) التي أظهرت ضعف في دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة المجتمعية.

ولمزيد من التفاصيل، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات كل بعد على حده للتحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة في المدارس من وجهة نظر رائدات لجنة الشراكة المجتمعية:

١. التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات من وجهة نظر عينة الدراسة:

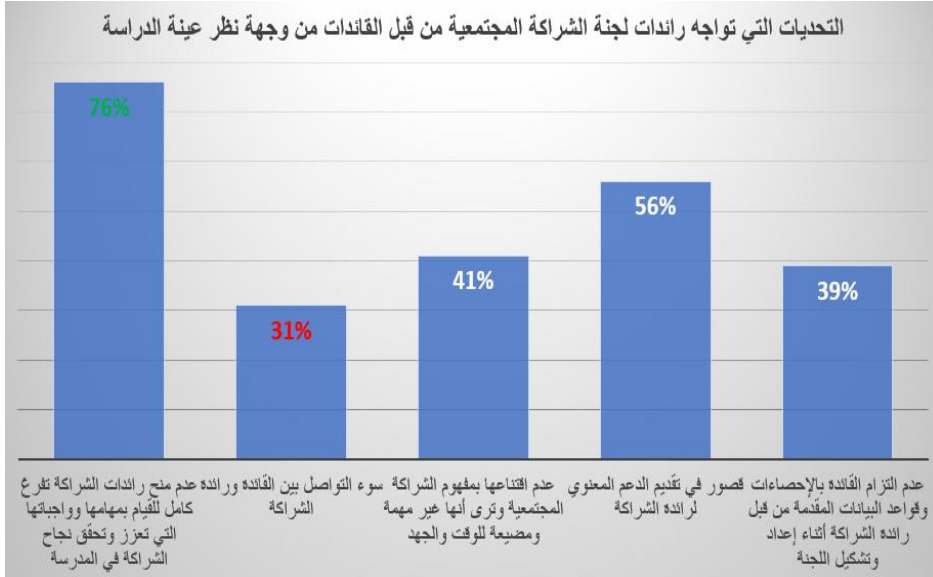
قامت الباحثة بتخصيص (٥) عبارات لتحديد التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات من وجهة نظر عينة الدراسة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي

تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات من وجهة نظر عينة الدراسة

مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٥	عدم منح رائدات الشراكة تفرغاً كاملاً للقيام بمهامها وواجباتها التي تعزز وتحقق نجاح الشراكة في المدرسة	٤,٠٥	%٧٦	١,٣١٤	أوافق	١
٢	قصور في تقديم الدعم المعنوي لرائدة الشراكة	٣,٢٥	%٥٦	١,٥٠٦	محايد	٢
٣	عدم اقتناعها بمفهوم الشراكة المجتمعية وترى أنها غير مهمة ومضیعة للوقت والجهد	٢,٦٥	%٤١	١,٣٣٧	محايد	٣
١	عدم التزام القائدة بالإحصاءات وقواعد البيانات المقدمة من قبل رائدة الشراكة أثناء إعداد وتشكيل اللجنة	٢,٥٦	%٣٩	١,٢٨٤	لا أوافق	٤
٤	سوء التواصل بين القائدة ورائدة الشراكة	٢,٢٤	%٣١	١,١٥٩	لا أوافق	٥
	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات ككل	٢,٩٥	%٤٩	١,٠٢٥	محايد	



شكل (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات من وجهة نظر عينة الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

من خلال الجدول رقم (٧)، والشكل (٤) الموضح أعلاه يتضح أن التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات من وجهة نظر عينة الدراسة جاءت بدرجة استجابة (محايد) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٢,٩٥ من ٥) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (٢,٦٠ إلى ٣,٣٩) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (محايد).

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة البحث على عبارات التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٢,٢٤ إلى ٤,٠٥ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الثانية والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (لا أوافق، محايد، أوافق) على التوالي.

كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (عدم منح رائدة الشراكة تفرعاً كاملاً للقيام بمهامها وواجباتها التي تعزز وتحقق نجاح الشراكة في المدرسة) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٤,٠٥) وبنسبة مئوية بلغت (٧٦٪).

– جاءت العبارة (قصور في تقديم الدعم المعنوي لرائدة الشراكة) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (محايد) بمتوسط حسابي (٣,٢٥) وبنسبة مئوية بلغت (٥٦٪).

– جاءت العبارة (عدم اقتناعها بمفهوم الشراكة المجتمعية وترى أنها غير مهمة ومضیعة للوقت والجهد) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (محايد) بمتوسط حسابي (٢,٦٥) وبنسبة مئوية بلغت (٤١٪).

– جاءت العبارة (عدم التزام القائدة بالإحصاءات وقواعد البيانات المقدمة من قبل رائدة الشراكة أثناء إعداد وتشكيل اللجنة) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (٢,٥٦) وبنسبة مئوية بلغت (٣٩٪).

– جاءت العبارة (سوء التواصل بين القائدة ورائدة الشراكة) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (لا أوافق) بمتوسط حسابي (٢,٢٤) وبنسبة مئوية بلغت (٣١٪).

و تفسر الباحثة حصول العبارة (عدم منح رائدة الشراكة تفرغاً كاملاً للقيام بمهامها وواجباتها التي تعزز وتحقق نجاح الشراكة في المدرسة) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) إلى عدم وجود مرونة من قبل القائدة ومساعدة الرائدة بالقيام بكافة مهامها في سبيل تحقيق شراكة ناجحة الأمر الذي يجعل من هذه النقطة معوقاً كبيراً أمام رائدة الشراكة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المزين، وصبيح (٢٠١٥) حيث حصل معوق انشغال أعضاء هيئة التدريس بمهام التدريس للطلاب، وتخصيص نسبة متدنية من العبء الوظيفي للأنشطة البحثية على الترتيب الأول من المعوقات البشرية التي تحد من الشراكة المجتمعية بدرجة إعاقة كبيرة وبنسبة (٨٠,٤٪)، كما تتفق مع نتائج دراسة السلطان (٢٠٠٨) حيث حصلت عبارة (زيادة أعباء المعلمين التدريسية لا تساعد على تطوير التعاون مع المؤسسات المجتمعية) في دراسته على درجة استجابة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة وبمتوسط وزني نسبي بلغ (٤,٤١).

كما تتفق هذه النتيجة مع استجابة أفراد العينة في الأسئلة المفتوحة، حيث علقت إحدى

الرائدات على سؤال (هل لديك مقترحات لزيادة تفعيل دور الشراكة المجتمعية) بقولها:

"نعم. التفرغ التام لرائد الشراكة ليقوم بدوره بفاعلية"

كما علقت أخرى بقولها:

"مراعاة نصاب رائدات الشراكة من الحصص في المدارس بحيث لا تزيد عن (١٥)

حصة في مدارس التحفيظ، وفي العام لا تزيد عن (١٨) حصة"

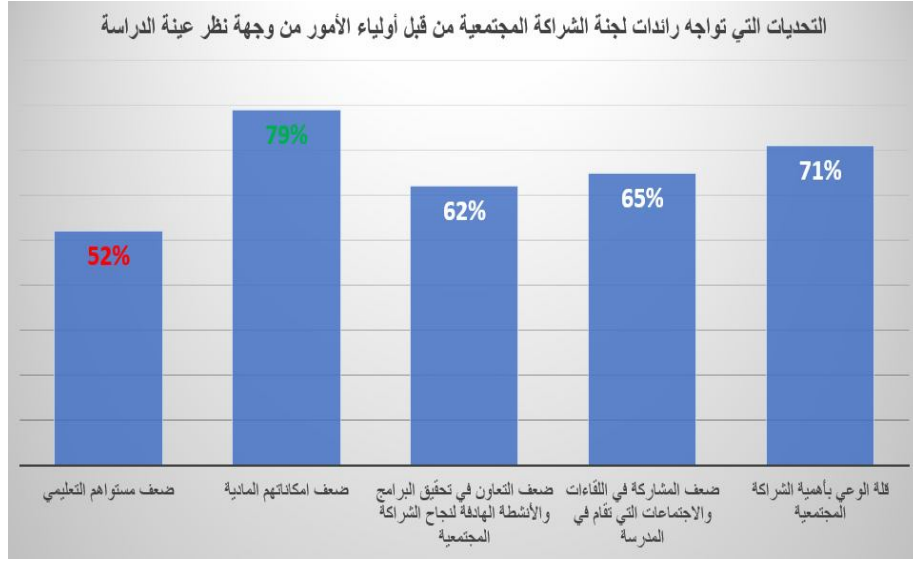
كما تفسر الباحثة حصول العبارة (سوء التواصل بين القائدة ورائدة الشراكة) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (لا أوافق) إلى وجود تواصل جيد من قبل القائدة ما يدل على القيادة الجيدة للمدارس ووجود ثقة متبادلة بين القائدات ورائدات الشراكة المجتمعية، وهذه النقطة من أهم النقاط لتعزيز الشراكة المجتمعية كما أوردتها وزارة التعليم (١٤٣٨-١٤٣٩هـ) في أهمية الشراكة.

٢. التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور من وجهة نظر عينة الدراسة:

قامت الباحثة بتخصيص (٥) عبارات لتحديد التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور من وجهة نظر عينة الدراسة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور من وجهة نظر عينة الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٤	ضعف إمكاناتهم المادية	٤,١٦	٪٧٩	١,٠٥٦	أوافق	١
١	قلة الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية	٣,٨٥	٪٧١	١,١٠٨	أوافق	٢
٢	ضعف المشاركة في اللقاءات والاجتماعات التي تقام في المدرسة	٣,٦١	٪٦٥	١,١٧٤	أوافق	٣
٣	ضعف التعاون في تحقيق البرامج والأنشطة الهادفة لنجاح الشراكة المجتمعية	٣,٥٠	٪٦٢	١,٢٥٤	أوافق	٤
٥	ضعف مستواهم التعليمي	٣,٠٩	٪٥٢	١,١٨٤	محايد	٥
	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور ككل	٣,٦٤	٪٦٦	٠,٨٩٦	أوافق	



شكل (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور من وجهة نظر عينة الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

من خلال الجدول رقم (٨)، والشكل (٥) الموضح أعلاه يتضح أن التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة استجابة (أوافق) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٦٤ من ٥) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (٣,٤٠ إلى ٤,١٩)، وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (أوافق).

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة البحث على عبارات التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور، حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣,٠٩ إلى ٤,١٦ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الثالثة والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (محايد، أوافق) على التوالي.

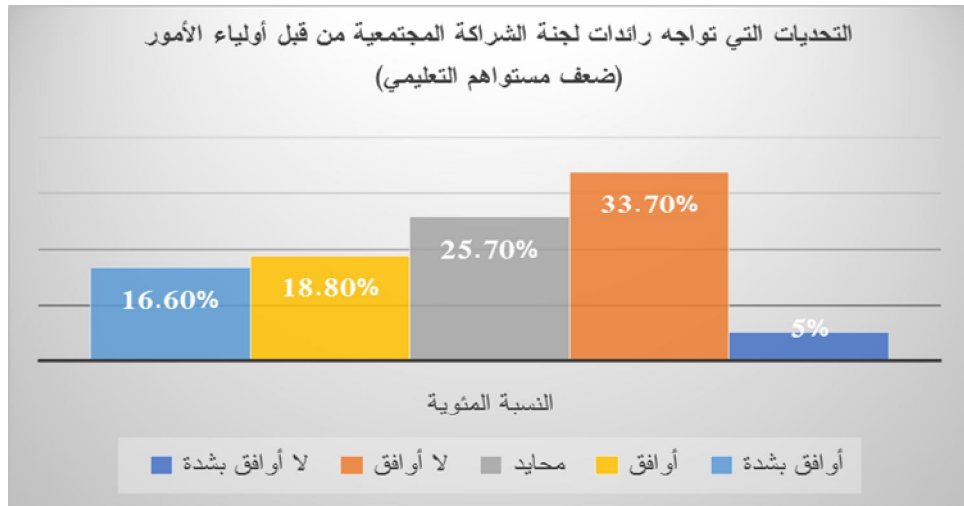
كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (ضعف إمكانياتهم المادية) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٤,١٦) وبنسبة مئوية بلغت (٧٩%).
- جاءت العبارة (قلة الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٨٥) وبنسبة مئوية بلغت (٧١%).

- جاءت العبارة (ضعف المشاركة في اللقاءات والاجتماعات التي تقام في المدرسة) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٦١) ونسبة مئوية بلغت (٦٥٪).
- جاءت العبارة (ضعف التعاون في تحقيق البرامج والأنشطة الهادفة لنجاح الشراكة المجتمعية) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٥٠) ونسبة مئوية بلغت (٦٢٪).
- جاءت العبارة (ضعف مستواهم التعليمي) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (محايد) بمتوسط حسابي (٣,٠٩) ونسبة مئوية بلغت (٥٢٪).
- وتفسر الباحثة حصول العبارة (ضعف إمكاناتهم المادية) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) (إلى أن ذلك قد يعود لعدم وجود قاعدة بيانات تشمل الحالة المادية لأولياء الأمور ما أدى إلى ضعف قدرتهم للمساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية، حيث يعد انخفاض المستوى الاقتصادي لأولياء الأمور من معوقات الشراكة المجتمعية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة دليل المتدرب (٢٠٠٨) الذي وضح أن من أهم معوقات الشراكة المجتمعية المعوقات التي ترجع إلى المجتمع نفسه وذكر منها: قلة مشاركة أولياء الأمور بالمشاركة المجتمعية نتيجة لتدني المستوى الاقتصادي، كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عاشور (٢٠٠٧)، حيث حصلت عبارة (انخفاض المستوى الاقتصادي وتأثيراته السلبية على قضية التعليم) على الترتيب الأول في أهم المعوقات المجتمعية التي تواجه المشاركة المجتمعية في ظل لا مركزية التعليم في مصر ونسبة (١٣,٥٪).
- كما تتفق هذه النتيجة مع استجابة أفراد العينة في الأسئلة المفتوحة، حيث علقت إحدى الرائدات على سؤال (هل هناك تحديات أخرى غير المذكورة في بنود الاستبانة التي تواجه رواد لجنة الشراكة المجتمعية؟) بقولها:
- "نعم. التعامل مع أولياء الأمور -زيادة نسبه غير السعوديين -ضعف الحالة الاجتماعية"
- كما علقت أخرى بقولها:
- "عدم توفر الدعم نظراً للضغوطات الاقتصادية عند الأغلبية"
- ونظراً لحصول عبارة (ضعف مستواهم التعليمي) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (محايد) وانحراف معياري بلغ (١,١٨٤)، تم الرجوع للنسب التكرارية لعينة الدراسة من البرنامج الإحصائي (EXCEL) لمعرفة غالبية الاستجابات بعد استجابة (محايد) كانت أقرب لصالح من لاستجابات أفراد العينة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٩) النسب المئوية للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور لعبارة (ضعف مستواهم التعليمي) من وجهة نظر عينة الدراسة

ضعف مستواهم التعليمي		
النسبة المئوية	التكرار	درجة الموافقة
٥%	٥	لا أوافق بشدة
٣٣,٧%	٣٤	لا أوافق
٢٥,٧%	٢٦	محايد
١٨,٨%	١٩	أوافق
١٦,٦%	١٧	أوافق بشدة
١٠٠	١٠١	المجموع



شكل (٦) النسب المئوية للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور لعبارة (ضعف مستواهم التعليمي) من وجهة نظر عينة الدراسة

يتضح من الجدول (٩)، والشكل (٦) أن نسب استجابات أفراد العينة تراوحت ما بين (١٦,٦% - ١٨,٨% - ٣٣,٨%) وهي نسب تقع ضمن الفئات الخامسة والرابعة والثانية من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (أوافق بشدة، وأوافق، ولا أوافق)، حيث حصلت استجابة (أوافق بشدة) على نسبة (١٦,٦%)، واستجابة (أوافق) على نسبة

(١٨,٨%)، واستجابة (لا أوافق) على نسبة (٣٣,٧%)، مما يشير إلى أن استجابة أفراد العينة بدرجة استجابة (محايد) كانت أقرب لاستجابة (لا أوافق).

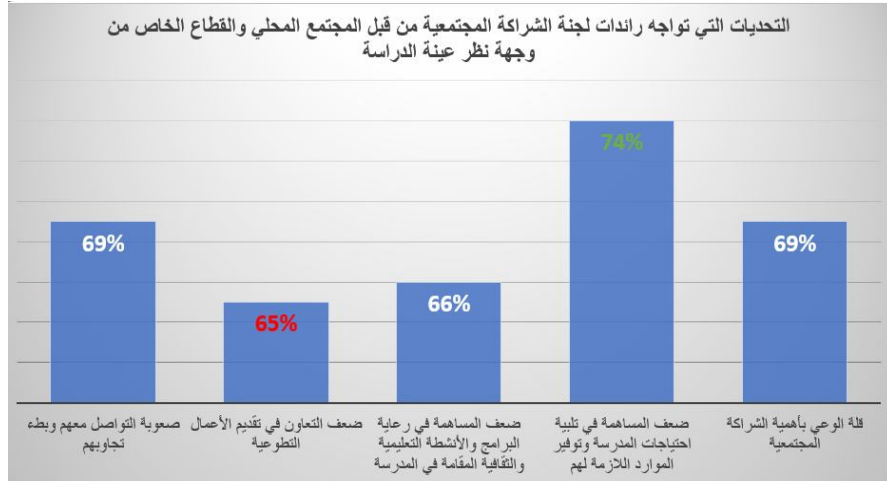
وترجع الباحثة أن ذلك قد يعود إلى وجود إحصائيات جيدة لأولياء الأمور توضح المستوى التعليمي لهم، وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في الدليل التنظيمي لوزارة التعليم (١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ) أنه من العوامل المساهمة لنجاح الشراكة إنشاء قواعد بيانات للتعرف على الأفراد والجهات التي يمكن أن تساهم في تكوين شراكة فعالة.

٣. التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص من وجهة نظر عينة الدراسة:

قامت الباحثة بتخصيص (٥) عبارات لتحديد التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص من وجهة نظر عينة الدراسة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص من وجهة نظر عينة الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٢	ضعف المساهمة في تلبية احتياجات المدرسة وتوفير الموارد اللازمة لهم	٣,٩٤	٪٧٤	١,١٥٦	أوافق	١
٥	صعوبة التواصل معهم وبطء تجاوبهم	٣,٧٧	٪٦٩	١,١٩٩	أوافق	٢
١	قلة الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية	٣,٧٥	٪٦٩	١,٢٢٠	أوافق	٣
٣	ضعف المساهمة في رعاية البرامج والأنشطة التعليمية والثقافية المقامة في المدرسة	٣,٦٥	٪٦٦	١,١٧٠	أوافق	٤
٤	ضعف التعاون في تقديم الأعمال التطوعية	٣,٥٨	٪٦٥	١,٢٤٣	أوافق	٥
	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص ككل	٣,٧٤	٪٦٩	١,٠٣٦	أوافق	



شكل (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص من وجهة نظر عينة الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

من خلال الجدول رقم (١٠)، والشكل (٧) الموضح أعلاه يتضح أن التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة استجابة (أوافق) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٦٩ من ٥) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (٣,٤٠ إلى ٤,١٩) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (أوافق).

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة البحث على عبارات التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣,٥٨ إلى ٣,٩٤ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (أوافق).

كما يوضح الجدول ما يلي:

– جاءت العبارة (ضعف المساهمة في تلبية احتياجات المدرسة وتوفير الموارد اللازمة لهم) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٩٤) ونسبة مئوية بلغت (٧٤%).

– جاءت العبارة (صعوبة التواصل معهم وبطء تجاوبهم) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٧٧) ونسبة مئوية بلغت (٦٩%).

- جاءت العبارة (قلة الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٧٥) وبنسبة مئوية بلغت (٦٩٪).

- جاءت العبارة (ضعف المساهمة في رعاية البرامج والأنشطة التعليمية والثقافية المقامة في المدرسة) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٥) وبنسبة مئوية بلغت (٦٦٪).

- جاءت العبارة (ضعف التعاون في تقديم الأعمال التطوعية) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٥٨) وبنسبة مئوية بلغت (٦٥٪).

وتفسر الباحثة حصول العبارة (ضعف المساهمة في تلبية احتياجات المدرسة وتوفير الموارد اللازمة لهم) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) إلى أن ذلك قد يعود لعدم منح وزارة التعليم صلاحيات مفتوحة لقائدات المدارس لتنظيم عقود مع الشركات والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، وكذلك تقديم توضيح شامل وكاف لكيفية مساهمتهم في نجاح وتفعيل الشراكة بين الطرفين، ما أدى إلى ضعف مساهمتهم، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسة الحالية في التحديات التي واجهت رائدات الشراكة من قبل إدارة التعليم، حيث حصلت عبارة (عدم منح الصلاحيات الكاملة في التخطيط والتنفيذ والتعامل بحرية واسعة مع المجتمع خارج المدرسة (المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، وأولياء الأمور)) على موافقة أفراد العينة بنسبة (٦٩%) بدرجة استجابة أوافق و بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٤)، كما أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة السلطان (٢٠٠٨) حيث حصلت عبارة (محدودية الصلاحيات الممنوحة لمدير المدرسة لتطوير التعاون مع المجتمع المحلي) على درجة استجابة مرتفعة من قبل أفراد العينة وبمتوسط وزني نسبي بلغ (٤,١١)، كما تتفق مع نتائج دراسة الشمري (٢٠١٧) حيث أظهرت النتائج في مجال شراكة المدرسة والمجتمع المحلي في التخطيط المدرسي لعبارة (المشاركة في توفير التجهيزات المتعلقة بالعملية التعليمية) درجة استجابة منخفضة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٣٣).

كما تتفق هذه النتيجة مع استجابة أفراد العينة في الأسئلة المفتوحة، حيث علقت إحدى الرائدات على سؤال (هل هناك تحديات أخرى غير المذكورة في بنود الاستبانة التي تواجه رواد لجنة الشراكة المجتمعية؟) بقولها:

" نعم. لا يتوجد ميزانيه خاصه به"

كما علقت أخرى بقولها:

"لا توجد ميزانية حيث يدفع الرائد من جيبه الخاص والمفروض ان يكون متفرغ تفرغاً

كاملاً"

وعلقت أخرى بقولها:

"الصلاحيات جدا محدودة للمدارس"

وتختلف مع ما ورد في دليل المتدرب (٢٠٠٨) من حيث مشاركة المجتمع المحلي وما يتحتم عليهم لدعم المؤسسات التعليمية عن طريق: مساهمتهم في بناء مدارس نموذجية، وتقديم تبرعات مادية أو عينية لتمويل الأنشطة المختلفة بالمدرسة، وعلى المدرسة تحديد آلية لجمع هذه التبرعات والتخطيط لكيفية صرفها، كما تختلف هذه النتيجة مع ماورد في العملية التاسعة من الدليل الإجرائي لوزارة التعليم (١٤٣٨-١٤٣٩هـ) حيث أشارت أنه من مهام قائد المدرسة الاتفاق مع القطاع الخاص مباشرة لرعاية البرامج المنفذة في المدرسة، كما تختلف مع دراسة العجمي (٢٠٠٧) حيث أشار أنه يجب مراعاة بعض الأسس لتحقيق أهداف المشاركة المجتمعية بكفاءة وجودة عالية وذكر منها أنه يجب اعتماد مبدأ السياسة اللامركزية في الإدارات التعليمية التابعة للوزارة وإعطاء مدير المدرسة مساحة قراريه أكبر في عملية صنع القرارات وتنفيذها الذي يترتب منه السرعة في أداء القرارات والتفاعل الإيجابي مع المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة.

وربما يرجع حصول العبارة (ضعف التعاون في تقديم الأعمال التطوعية) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (أوافق) إلى أنه قد يعود لعدم توفر دليل واضح يحتوي على وسائل وطرق تقديم الأعمال التطوعية، بالإضافة لضعف عملية ترويج العمل التطوعي داخل وخارج المدرسة، كما أنه قد يعود لعدم وجود آليات في إدارة التعليم لتنظيم العمل التطوعي من قبل أولياء الأمور وغيرهم من المواطنين لدعم الأنشطة التربوية والاجتماعية التي تقوم بها المدرسة، وتختلف هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة دليل المتدرب (٢٠٠٨) التي أشارت في مجالات الشراكة للعمل التطوعي إلى أنه يجب توافر آليات لتنظيم أولياء الأمور وغيرهم من المواطنين لدعم الأنشطة التربوية والاجتماعية التي تقوم بها المدرسة من خلال: إنشاء دليل يحتوي على المصادر وكافة المعلومات ووسائل وطرق الاتصال التي تساعد كل من يهتم بأعمال التطوع بالمدرسة، واستحداث قاعدة بيانات من أولياء الأمور تحتوي على المواضيع والمجالات التي من الممكن أن تتم المشاركة فيها.

وكما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العازمي (٢٠١٥) حيث حصلت عبارة (تصمم وزارة التربية آليات لتنظيم تطوع أولياء الأمور وغيرهم من المواطنين لدعم الأنشطة التربوية والاجتماعية التي تقوم بها) على درجة متوسطة من موافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٣).

٤. التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم من وجهة نظر عينة الدراسة:

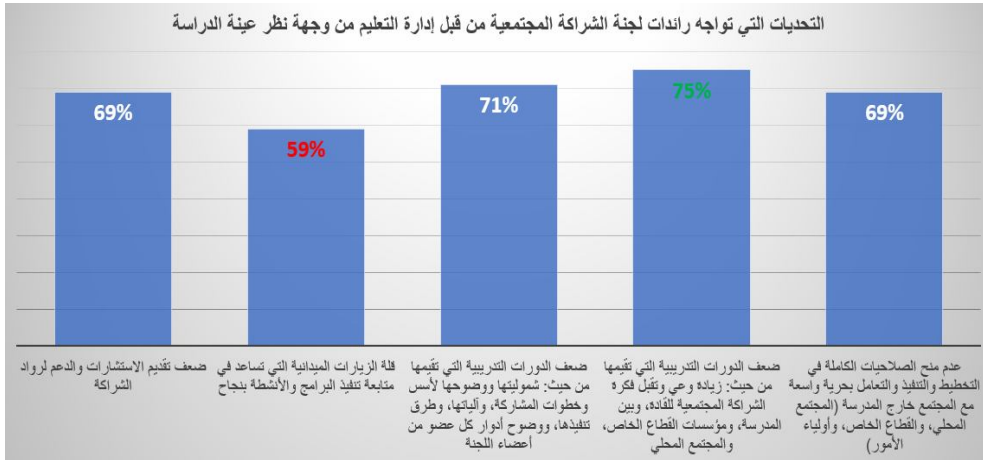
قامت الباحثة بتخصيص (٥) عبارات لتحديد التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم من وجهة نظر عينة الدراسة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي

تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم من وجهة نظر عينة

الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٢	ضعف الدورات التدريبية التي تقيمها من حيث: زيادة وعي وتقبل فكرة الشراكة المجتمعية للقادة، وبين المدرسة، ومؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المحلي	٤,٠١	٪٧٥	١,٠٥٤	أوافق	١
٣	ضعف الدورات التدريبية التي تقيمها من حيث: شموليتها ووضوحها لأسس وخطوات المشاركة، وآلياتها، وطرق تنفيذها، ووضوح أدوار كل عضو من أعضاء اللجنة	٣,٨٢	٪٧١	١,٠٨١	أوافق	٢
١	عدم منح الصلاحيات الكاملة في التخطيط والتنفيذ والتعامل بحرية واسعة مع المجتمع خارج المدرسة (المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، وأولياء الأمور)	٣,٧٤	٪٦٩	١,١١٩	أوافق	٣
٥	ضعف تقديم الاستشارات والدعم لرواد الشراكة	٣,٧٤	٪٦٩	١,٢١٤	أوافق	٤
٤	قلة الزيارات الميدانية التي تساعد في متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة بنجاح	٣,٣٥	٪٥٩	١,٢٨٤	محايد	٥
	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم ككل	٣,٧٣	٪٦٨	٠,٨٧٦	أوافق	



شكل (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم من وجهة نظر عينة الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

من خلال الجدول رقم (١١)، والشكل (٨) الموضح أعلاه يتضح أن التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم من وجهة نظر عينة الدراسة جاءت بدرجة استجابة (أوافق) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٦٨ من ٥) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (٣,٤٠ إلى ٤,١٩) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (أوافق).

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة البحث على عبارات التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣,٣٥ إلى ٤,٠١ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الثالثة والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (محايد، أوافق) على التوالي.

كما يوضح الجدول ما يلي:

- جاءت العبارة (ضعف الدورات التدريبية التي تقيّمها من حيث: زيادة وحي وتقبل فكرة الشراكة المجتمعية للقادة، وبين المدرسة، ومؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المحلي) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٤,٠١) وبنسبة مئوية بلغت (٧٥٪).
- جاءت العبارة (ضعف الدورات التدريبية التي تقيّمها من حيث: شموليتها ووضوحها لأسس وخطوات المشاركة، وآلياتها، وطرق تنفيذها، ووضوح أدوار كل عضو من أعضاء اللجنة) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٨٢) وبنسبة مئوية بلغت (٧١٪).

– جاءت العبارة (عدم منح الصلاحيات الكاملة في التخطيط والتنفيذ والتعامل بحرية واسعة مع المجتمع خارج المدرسة (المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، وأولياء الأمور) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٧٤) وبنسبة مئوية بلغت (٦٩٪).

– جاءت العبارة (ضعف تقديم الاستشارات والدعم لرواد الشراكة) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٧٤) وبنسبة مئوية بلغت (٦٩٪).

– جاءت العبارة (قلة الزيارات الميدانية التي تساعد في متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة بنجاح) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (محايد) بمتوسط حسابي (٣,٣٥) وبنسبة مئوية بلغت (٥٩٪).

وتفسر الباحثة حصول العبارة (ضعف الدورات التدريبية التي تقيّمها من حيث: زيادة وعي وتقبل فكرة الشراكة المجتمعية للقادة، وبين المدرسة، ومؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المحلي) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) بأن الدورات التدريبية التي تُقيمها الوزارة تحتاج إلى إعادة النظر في محاورها ومضمونها وتكثيفها بحيث تكون فعالة ومثمرة لنجاح الشراكة المجتمعية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العازمي (٢٠١٤) حيث أظهرت النتائج أن المحاضرات التوعوية التي تنظمها الوزارة جاءت بدرجة (متوسطة) بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦).

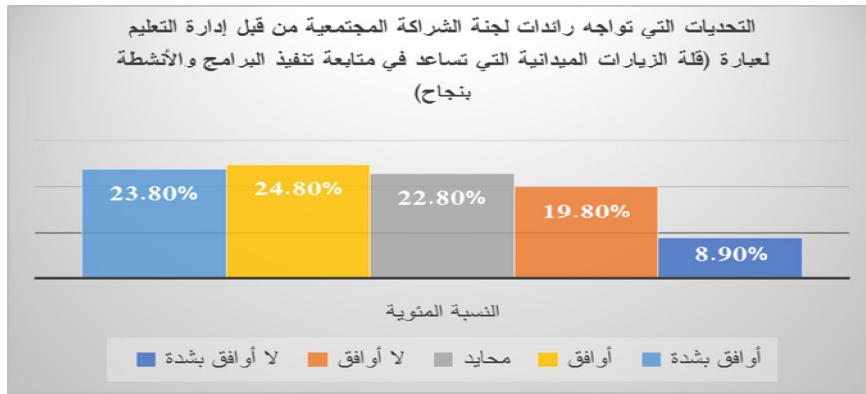
كما أنها تختلف مع ما ورد في الدليل التنظيمي لوزارة التعليم (١٤٣٨ – ١٤٣٩ هـ) في واجبات ومهام إدارة التعليم من حيث حصر الاحتياجات المهنية لمشرفي ورواد الشراكة المجتمعية وعقد البرامج التدريبية بالتنسيق مع الجهة المسؤولة في الإدارة. كما تتفق هذه النتيجة مع استجابة أفراد العينة في الأسئلة المفتوحة، حيث علقت إحدى الرائدات على سؤال (هل لديك مقترحات لزيادة تفعيل دور الشراكة المجتمعية؟) بقولها:

"زيادة الدورات التدريبية لرائدة الشراكة"

ونظراً لحصول عبارة (قلة الزيارات الميدانية التي تساعد في متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة بنجاح) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (محايد) وانحراف معياري بلغ (١,٢٨٤)، تم الرجوع للنسب التكرارية لعينة الدراسة من البرنامج الإحصائي (EXCEL) لمعرفة غالبية الاستجابات بعد استجابة (محايد) كانت أقرب لصالح من لاستجابات أفراد العينة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (١٢) النسب المئوية للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم لعبارة (قلة الزيارات الميدانية التي تساعد في متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة بنجاح) من وجهة نظر عينة الدراسة

قلة الزيارات الميدانية التي تساعد في متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة بنجاح		
النسبة المئوية	التكرار	درجة الموافقة
٨,٩%	٩	لا أوافق بشدة
١٩,٨%	٢٠	لا أوافق
٢٢,٨%	٢٣	محايد
٢٤,٨%	٢٥	أوافق
٢٣,٨%	٢٤	أوافق بشدة
١٠٠	١٠١	المجموع



شكل (٩) النسب المئوية للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم لعبارة (قلة الزيارات الميدانية التي تساعد في متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة بنجاح) من وجهة نظر عينة الدراسة

ينتضح من الجدول (١٢)، والشكل (٩) أن نسب استجابات أفراد العينة تراوحت ما بين (٢٣,٨% - ٢٤,٨% - ١٩,٨%) وهي نسب تقع ضمن الفئات الخامسة والرابعة والثانية من فئات مقياس ليكرت الخماسي، وتشير إلى درجة الاستجابة (أوافق بشدة، وأوافق، ولا أوافق)، حيث حصلت استجابة (أوافق بشدة) على نسبة (٢٣,٨%)، واستجابة (أوافق) على نسبة (٢٤,٨%)، واستجابة (لا أوافق) على نسبة (١٩,٨%)، ما يشير إلى أن استجابة أفراد العينة بدرجة استجابة (محايد) كانت أقرب لاستجابة (أوافق).

وترجع الباحثة ذلك إلى أن هناك قصوراً في متابعة وتنفيذ البرامج والأنشطة في الميدان التربوي، وتختلف نتائج هذه الدراسة مع ما ورد في الدليل التنظيمي لوزارة التعليم (١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ) في واجبات ومهام إدارة التعليم من حيث تنفيذ الزيارات الميدانية لمتابعة تنفيذ البرامج والأنشطة في الميدان التربوي.

٥. التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي من وجهة نظر عينة الدراسة:

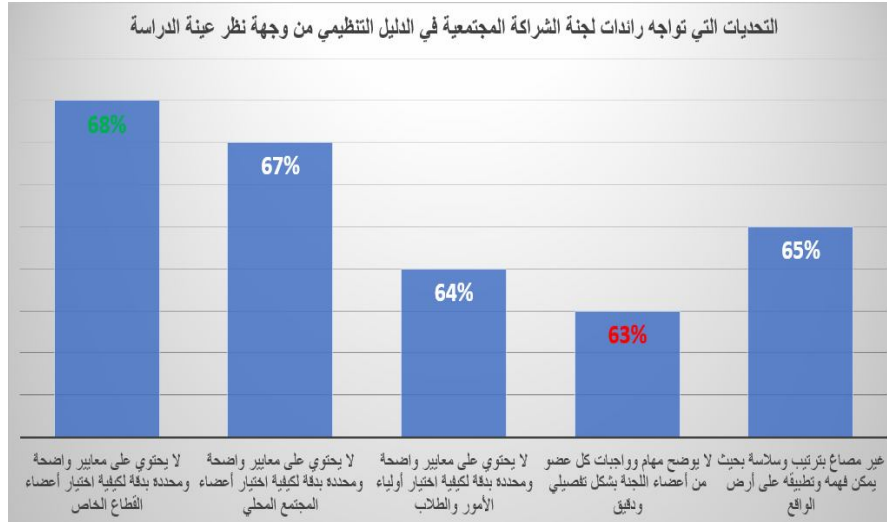
قامت الباحثة بتخصيص (٥) عبارات لتحديد التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي من وجهة نظر عينة الدراسة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي

تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي من وجهة نظر عينة

الدراسة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٥	لا يحتوي على معايير واضحة ومحددة بدقة لكيفية اختيار أعضاء القطاع الخاص	٣,٧٠	٪٦٨	١,١٣٦	أوافق	١
٤	لا يحتوي على معايير واضحة ومحددة بدقة لكيفية اختيار أعضاء المجتمع المحلي	٣,٦٩	٪٦٧	١,١٢٠	أوافق	٢
١	غير مصاغ بترتيب وسلاسة بحيث يمكن فهمه وتطبيقه على أرض الواقع	٣,٦٠	٪٦٥	١,١٩٢	أوافق	٣
٣	لا يحتوي على معايير واضحة ومحددة بدقة لكيفية اختيار أولياء الأمور والطلاب	٣,٥٧	٪٦٤	١,٢٢٨	أوافق	٤
٢	لا يوضح مهام وواجبات كل عضو من أعضاء اللجنة بشكل تفصيلي ودقيق	٣,٥٢	٪٦٣	١,٣٠١	أوافق	٥
	التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي ككل	٣,٦٢	٪٦٥	١,٠٨٧	أوافق	



شكل (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي من وجهة نظر عينة الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

من خلال الجدول رقم (١٣)، الشكل (١٠) الموضح أعلاه يتضح أن التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة استجابة (أوافق) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٦٢ من ٥) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (٣,٤٠ إلى ٤,١٩) وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (أوافق).

كما يتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد عينة البحث على عبارات التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي حيث تراوحت المتوسطات ما بين (٣,٥٢ إلى ٣,٧٠ من ٥) وهي متوسطات تقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي وتشير إلى درجة الاستجابة (أوافق).

كما يوضح الجدول ما يلي:

– جاءت العبارة (لا يحتوي على معايير واضحة ومحددة بدقة لكيفية اختيار أعضاء القطاع الخاص) بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٧٠) وبنسبة مئوية بلغت (٦٨٪).

- جاءت العبارة (لا يحتوي على معايير واضحة ومحددة بدقة لكيفية اختيار أعضاء المجتمع المحلي) بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٩) وبنسبة مئوية بلغت (٦٧٪).
- جاءت العبارة (غير مصاغ بترتيب وسلاسة بحيث يمكن فهمه وتطبيقه على أرض الواقع) بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٦٠) وبنسبة مئوية بلغت (٦٥٪).
- جاءت العبارة (لا يحتوي على معايير واضحة ومحددة بدقة لكيفية اختيار أولياء الأمور والطلاب) بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٥٧) وبنسبة مئوية بلغت (٦٤٪).
- جاءت العبارة (لا يوضح مهام وواجبات كل عضو من أعضاء اللجنة بشكل تفصيلي ودقيق) بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد العينة عليها بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٥٢) وبنسبة مئوية بلغت (٦٣٪).
- وتفسر الباحثة حصول العبارة (لا يحتوي على معايير واضحة ومحددة بدقة لكيفية اختيار أعضاء القطاع الخاص) على الترتيب الأول بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٧٠) وبنسبة مئوية بلغت (٦٨٪) بأن الدليل التنظيمي يحتاج لتطوير بحيث يتسم بالشمولية لضمان تحقق أهداف الشراكة المجتمعية ونجاحها، ولا توجد دراسة -على حد علم الباحثة- تناولت التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالدليل التنظيمي.
- وربما يرجع حصول العبارة (لا يوضح مهام وواجبات كل عضو من أعضاء اللجنة بشكل تفصيلي ودقيق) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (أوافق) بمتوسط حسابي (٣,٥٢) وبنسبة مئوية بلغت (٦٣٪) إلى أن الدليل التنظيمي يحتاج لتطوير ومراعاة المعوقات والتحديات التي واجهت المدارس في تحقيق نجاح الشراكة المجتمعية، ولا توجد دراسة -على حد علم الباحثة- تناولت التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالدليل التنظيمي.
- كما تتفق هذه النتيجة مع استجابة أفراد العينة في الأسئلة المفتوحة، حيث علق إحدى الرائدات على سؤال (هل هناك تحديات أخرى غير المذكورة في بنود الاستبانة التي تواجه رواد لجنة الشراكة المجتمعية؟) بقولها:
- "لا بد من تحديد مهام لكل عضو"

كما علقت أخرى بقولها:

" لم يتم تحديد المشاركة من قبل المدرسة والدليل التنظيمي "

السؤال الثالث: ما هو الأثر الناتج من التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة

المجتمعية على مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة؟

للإجابة عن السؤال الثالث قامت الباحثة باستخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد الأثر

الناتج من التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية على مدى تحقق أهداف

الشراكة المجتمعية في المدرسة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (١٤) معامل الارتباط بيرسون بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة

الشراكة المجتمعية ومدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة

التحديات التي تواجه رواد لجنة الشراكة المجتمعية						ومدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة
التحديات ككل	في الدليل التنظيمي	من قبل إدارة التعليم	من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص	من قبل أولياء الأمور	من قبل القائدة	
**٠,٥٢٣-	**٠,٥٠٦-	**٠,٢٧٥-	**٠,٤٤٦-	**٠,٤٤٦-	**٠,٤٢٩-	

**وجود دلالة عند مستوى ٠,٠١

يتضح من الجدول (١٤) ما يلي:

- وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القائدات وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.
- وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.
- وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.
- وجود علاقة عكسية ضعيفة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.
- وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.

- وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية ككل وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة. ويمكن تصنيف قوة العلاقة وذلك حسب التصنيف الذي اوردته (الزعيبي وطلافة، ٢٠٠٦) وهو:

أقل من ٠,٣٠ علاقة ضعيفة.

من ٠,٣٠ الى أقل من ٠,٧٠ علاقة متوسطة.

من ٠,٧٠ الى أقل من ١,٠٠ علاقة قوية.

بعد عرض وتحليل المعطيات والنتائج السابقة، يتبين التأثير الكبير للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية ودورها في مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة، حيث كانت العلاقة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل (القائدات، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، وفي الدليل التنظيمي) ومدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة (علاقة عكسية متوسطة القوة)، بينما كانت العلاقة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل (إدارة التعليم) ومدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة (علاقة عكسية ضعيفة)، ما يشير إلى الأثر الناتج من هذه التحديات على مدى تحقق نجاح الشراكة المجتمعية، الأمر الذي يجعلنا ننظر لهذه التحديات بمحمل الجد ومحاولة الحد منها للتأكد من نجاح الشراكة.

وتتعارض هذه النتيجة مع ما جاء في دليل المتدرب (٢٠٠٨) الذي أشار بأنه يجب تعديل بعض القوانين التي تعوق الشراكة المجتمعية، وتغيير تلك القوانين لتلبي مفهوم الشراكة المجتمعية والتغلب على هذه المعوقات.

كما تتفق هذه النتيجة مع استجابة أفراد العينة في الأسئلة المفتوحة، حيث علق إحدى الرائدات على سؤال (هل لديك مقترحات لزيادة تفعيل دور الشراكة المجتمعية؟) بقولها: "تفعيل الاجتماعات مع رئيسات اللجان بالمدارس، وبحث المعوقات وتلافيها ووضع حلول سريعة لها أولاً بأول".

السؤال الرابع: هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = 0,05$) لمدى

تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة تبعاً لمتغير نوع القطاع؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بإجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة لتحديد الفروق للمقارنة بين استجابات عينة الدراسة حول مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة

تُعزى لمتغير نوع القطاع ويوضح الجدول (١٥) نتيجة اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول (١٥) نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة

تُعزى لمتغير نوع القطاع

المحور	نوع القطاع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة	حكومي	٧٨	٣,١١	٠,٨٦٤	-	*٠,٠٣١
	أهلي	٢٣	٣,٥٤	٠,٧٠٣	٢,١٨٥	

*وجود دلالة عند مستوى ٠,٠٥

يتضح من الجدول (١٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة تعزى لمتغير (نوع القطاع) لصالح المنتمين للمدارس الأهلية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (٠,٠٣١) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠,٠٥).

وترجع الباحثة إلى أن ذلك قد يعود لتوفر الإمكانيات المادية في القطاع الأهلي، والمستوى التعليمي والاجتماعي الجيد لأولياء الأمور، كما توصي الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات حول مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدارس تعزى لمتغير (نوع القطاع).

السؤال الخامس: هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدالة ($\alpha = ٠,٠٥$)

للتحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس تبعاً لمتغير نوع القطاع؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بإجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة لتحديد الفروق للمقارنة بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس تعزى لمتغير نوع القطاع ويوضح الجدول (١٦) نتيجة اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول (١٦) نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية في المدارس تعزى لمتغير نوع القطاع

مستوى الدلالة	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	نوع القطاع	البعد
٠,٠٦٢	١,٨٩١	١,٠٥٢	٣,٠٥	٧٨	حكومي	تحديات من قبل القادة
		٠,٨٥٥	٢,٦٠	٢٣	أهلي	
*٠,٠٠٠	٤,٤٣٠	٠,٧٨٩	٣,٨٤	٧٨	حكومي	تحديات من قبل أولياء الأمور
		٠,٩٣١	٢,٩٧	٢٣	أهلي	
*٠,٠٠٠	٥,٤٠٠	٠,٨٨٥	٤,٠١	٧٨	حكومي	تحديات من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص
		١,٠١٤	٢,٨٣	٢٣	أهلي	
٠,٢٣٠	١,٢٠٨	٠,٨٤٨	٣,٧٩	٧٨	حكومي	تحديات من قبل إدارة التعليم
		٠,٩٦٠	٣,٥٤	٢٣	أهلي	
*٠,٠٤٣	٢,٠٥٣	١,٠٩٠	٣,٧٤	٧٨	حكومي	تحديات تتعلق بالدليل التنظيمي
		٠,٩٩٦	٣,٢٢	٢٣	أهلي	
*٠,٠٠٠	٣,٦٤٦	٠,٧٣٥	٣,٦٩	٧٨	حكومي	التحديات ككل
		٠,٨١٩	٣,٠٣	٢٣	أهلي	

*وجود دلالة عند مستوى ٠,٠٥

يتضح من الجدول (١٦) التالي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل القادة تعزى لمتغير (نوع القطاع) حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (٠,٠٦٢) وهي قيمة غير دالة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور تعزى لمتغير (نوع القطاع) لصالح المنتمين للمدارس الحكومية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (٠,٠٠٠) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠,٠٥).

وتفسر الباحثة بأن ذلك قد يعود إلى (ضعف إمكاناتهم المادية، وقلة وعيهم بأهمية الشراكة المجتمعية وضعف المشاركة والتعاون في اللقاءات والاجتماعات) كما تم توضيحه في جدول رقم (٨) للدراسة الحالية، حيث بلغت نسبة التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية من قبل

أولياء الأمور (٦٦%) وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٤) بدرجة استجابة أوافق، ولا توجد دراسة - على حد علم الباحثة- تناولت التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية من قبل أولياء الأمور تبعاً لمتغير (نوع القطاع).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص تعزى لمتغير (نوع القطاع) لصالح المنتمين للمدارس الحكومية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (٠,٠٠٠) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠,٠٥).

وتفسر الباحثة أن ذلك قد يعود إلى (ضعف مساهمة المجتمع المحلي والقطاع الخاص في تلبية احتياجات المدرسة وتوفير الموارد اللازمة لها، وقلة وعيهم بأهمية الشراكة المجتمعية، وضعف مساهمتهم في رعاية البرامج والأنشطة التعليمية والثقافية المقامة في المدرسة، وضعف تعاونهم في تقديم الأعمال التطوعية، وصعوبة تواصل رائدات الشراكة معهم وببطء تجاوبهم) كما تم توضيحه في جدول رقم (١٠) للدراسة الحالية، حيث بلغت نسبة التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص (٦٩%) وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٤) بدرجة استجابة أوافق، وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة السلطان (٢٠٠٨) التي أظهرت عدم وجود فروق في معوقات التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي. كما تتفق هذه النتيجة مع استجابة أفراد العينة في الأسئلة المفتوحة، حيث علقت إحدى الرائدات على سؤال (هل هناك تحديات أخرى غير المذكورة في بنود الاستبانة التي تواجه رواد لجنة الشراكة المجتمعية؟) بقولها:

" عدم وجود التجاوب من قبل المجتمع المحلي والكثير من الأسر "

كما علقت أخرى:

" نعم قلة وعي المجتمع "

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم تعزى لمتغير (نوع القطاع) حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (٠,٢٣٠) وهي قيمة غير دالة.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية، والتي تتعلق بالدليل التنظيمي تعزى لمتغير (نوع

القطاع) لصالح المنتمين للمدارس الحكومية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (٠,٠٤٣) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠,٠٥). وتفسر الباحثة أن ذلك قد يعود إلى أن الدليل التنظيمي (لا يحتوي على معايير واضحة ومحددة بدقة لكيفية اختيار أعضاء القطاع الخاص، وأعضاء المجتمع المحلي، وأولياء الأمور والطلاب، ولا يوضح مهام وواجبات كل عضو من أعضاء اللجنة بشكل تفصيلي ودقيق، وغير مصاغ بترتيب وسلسلة بحيث يمكن فهمه وتطبيقه على أرض الواقع) كما تم توضيحه في جدول رقم (١٣) للدراسة الحالية، حيث بلغت نسبة التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية في الدليل التنظيمي (٦٥%) وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٢) بدرجة استجابة أوافق، ولا توجد دراسة -على حد علم الباحثة- تناولت التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية المتعلقة بالدليل التنظيمي تبعاً لمتغير (نوع القطاع).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية ككل تعزى لمتغير (نوع القطاع) لصالح المنتمين للمدارس الحكومية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (٠,٠٠٠) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠,٠٥).

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات **ملخص النتائج**

١. أن مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة من وجهة نظر عينة الدراسة جاء بدرجة (متوسطة) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣,٢١) وتشير إلى درجة تحقق (كبيرة).
٢. أن رائدات الشراكة يواجهن تحديات من قبل (القائدات، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، وإدارة التعليم، وفي الدليل التنظيمي) بمتوسط حسابي (٣,٥٤)، وانحراف معياري (٠,٧٩٩)، وبنسبة مئوية بلغت (٦٤%).
٣. وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل (القائدات، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، وفي الدليل التنظيمي) وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.
٤. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل إدارة التعليم وبين مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة.

٥. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول مدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدرسة تعزى لمتغير (نوع القطاع) لصالح المنتمين للمدارس الأهلية حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (٠,٠٣١) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠,٠٥).

٦. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل (القائدة، وإدارة التعليم) تعزى لمتغير (نوع القطاع).

٧. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه رائدات لجنة الشراكة المجتمعية من قبل (أولياء الأمور، والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، والدليل التنظيمي) تعزى لمتغير (نوع القطاع) لصالح المنتمين للمدارس الحكومية.

التوصيات:

١. منح رائدات الشراكة المجتمعية تفرغاً كاملاً للقيام مهامهن وواجباتهن التي تعزز وتحقق نجاح الشراكة المجتمعية في المدرسة.

٢. إنشاء وتحديث قواعد بيانات لأولياء الأمور يهدف لمعرفة المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والتعليمي والثقافي لهم.

٣. منح الصلاحيات الكاملة واللازمة لقائدات المدارس ورائدات الشراكة من قبل إدارة التعليم في التخطيط والتنفيذ للتعامل بحرية واسعة مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص وأولياء الأمور؛ لتعزيز وتحقيق نجاح الشراكة المجتمعية.

٤. زيادة وعي أولياء الأمور والمجتمع المحلي والقطاع الخاص بمفهوم وأهمية الشراكة المجتمعية من خلال النشرات الدورية للمدرسة، ووسائل الإعلام وما يلزم من وسائل الاتصال.

٥. إعادة النظر في الدليل التنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع، بحيث يكون واضحاً، وشاملاً، ومحددًا بدقة، ومصاغ بترتيب وسلاسة، حتى يمكن فهمه وتطبيقه على أرض الواقع.

٦. إعادة النظر في مضمون ومحاور الدورات التدريبية المقدمة من قبل إدارة التعليم، وإجراء المزيد من الدورات التدريبية المكثفة بحيث تكون شاملة وفعالة ومثمرة لضمان نجاح الشراكة المجتمعية.

٧. ضرورة اهتمام إدارة التعليم وكل من له علاقة بنجاح الشراكة المجتمعية بالتحديات التي تواجه رائدات الشراكة ومحاولة الحد منها، ووضعها في الاعتبار عند إعادة صياغة الدليل التنظيمي.

الدراسات المستقبلية المقترحة:

- إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بمدى تحقق أهداف الشراكة المجتمعية في المدارس.
- إجراء المزيد من الأبحاث النوعية حول التحديات التي تواجه رائدات الشراكة المجتمعية.
- إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بدور إدارة التعليم وأثرها على مدى تحقق نجاح الشراكة المجتمعية.

المراجع

المراجع العربية:

١. الجعدي، شيخة بنت محمد حمد، والسميح، عبد المحسن بن محمد بن علي. (٢٠١٤). دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الثانوية للبنات والمجتمع المحلي رسالة الخليج العربي: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ٣٥، ع ١٣٢، ١٨٩. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/513825>
٢. الزعبي، محمد بلال، الطلافحة، عباس (٢٠٠٦). النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية ط٣، عمان، دار وائل.
٣. السلطان، فهد بن سلطان. (٢٠٠٨). واقع التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية وأهم الآليات اللازمة لتطويره رسالة التربية وعلم النفس: جامعة الملك سعود - الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، ع ٣١، ٨٣ - 122. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/111199>
٤. الشمري، خالد بن أحمد معيوف. (٢٠١٧). مدى تفعيل الإدارة المدرسية للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي: المعوقات وسبل التحسين. المجلة الدولية التربوية المتخصصة:

- دار سمات للدراسات والأبحاث، مج ٦، ع ١، ٢٤٥. 258. - مسترجع من
<https://search.mandumah.com/Record/845191>
٥. العازمي، مسعود سلامة ناهي، والخوالدة، تيسير محمد. (2014). درجة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية في دولة الكويت (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. - مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/855151>
٦. العجمي، محمد حسنين. (٢٠٠٧). المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
٧. الغامدي، فاطمة صالح. (٢٠١٦). أرجوحة الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع. مكة المكرمة: دار الملنزم للنشر والتوزيع.
٨. القرشي، محسن بن عليان بن حمود، والقرشي، مسعود بن خضر بن مبارك . (2011). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية: دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة. - مسترجع من
<https://search.mandumah.com/Record/610419>
٩. المزين، سلمان، وصبيح، لينا. (٢٠١٥). معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل الحد من ها. مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية: جامعة النجاح الوطنية، مج ٢٩، ع ٩، ١٧٦٣، ١٧٨٦- - مسترجع من
<https://search.mandumah.com/Record/931167>
١٠. النهاري، عبد العزيز، السريحي، محمد، وعواد. (٢٠٠٢). مقدمة في مناهج البحث العلمي. جدة: دار الخلود.
١١. أبو كوش، زيدان خليل، الشرمان، منيرة محمود، وجورانه، طارق. (٢٠١٨). دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي للحد من ظاهرة التسرب لدى طلبة مدارس النقب داخل الخط الأخضر. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية: الجامعة الإسلامية بغزة - شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، مج ٢٦، ع ٤، ٥٧٥. 595. - مسترجع من
<https://search.mandumah.com/Record/929462>
١٢. بدير، المتولي إسماعيل. (٢٠٠٥). المشاركة المجتمعية في التعليم: دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية. مجلة كلية التربية بالمنصورة: جامعة المنصورة - كلية التربية، ع

٥٩، ج ١، ٢٦٣ - ٢٩٤ - مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/6778>

١٣. خضر، صفاء رافع محمد، والخالدة، تيسير محمد. (2017) درجة الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية وعلاقتها بمستوى الأداء الإداري (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/856870>

١٤. دليل المتدرب. (٢٠٠٨). البرنامج التدريبي دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المجتمعية. جمهورية مصر العربية: دليل المتدرب.

١٥. سليم، محمد الأصمعي محروس. (٢٠٠٥). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

١٦. شوره، أحمد حمدي. (٢٠٠٧). دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم في مصر في

ضوء لا مركزية التعليم: دراسة مطبقة على مجالس الأمناء والآباء والمعلمين بإدارة قنا التعليمية. المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية: جامعة حلوان - كلية الخدمة الاجتماعية، مج ٢، حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان، ١٠٠٤ -

١٠٧٩. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/33498>

١٧. عاشور، محمد علي ذيب. (٢٠١١). دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي في سلطنة عمان دراسات - العلوم التربوية: الجامعة الأردنية -

عمادة البحث العلمي، مج ٣٨ ملحق، ١٢٠٥. 1225 - مسترجع من

<https://search.mandumah.com/Record/497546>

١٨. عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وكايد، عبد الحق. (٢٠٠٠). البحث العلمي مفهومه - أدواته - أساليبه. الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.

١٩. علي، شامية جمال السيد. (٢٠١٢). متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل. الفيوم، جمهورية مصر العربية.

٢٠. فتحي، ممدوح أنيس. (٢٠٠٥). الإمارات إلى أين؟ استشراف التحديات والمخاطر على مدى ٢٥ عاماً القادمة. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والإعلام.

٢١. وزارة التعليم. (١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ). الدليل الإجرائي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع. المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

٢٢. وزارة التعليم. (١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ). الدليل التنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة

والمجتمع . المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية:

1. Islahuddin, Tolla, I., & Mansyur. (2016). A Holistic Model of Partnership in Education. *International Journal of Environmental and Science Education*, 11(13), 5915–5924. Retrieved from <http://search.ebscohost.com.sdl.idm.oclc.org/login.aspx?direct=true&db=eric&AN=EJ1115524&site=eds-liv>